الكَشْفُ والتَّبْيين

لعِلَلِ حَديث

« اللهمَّ إنِّي أسألُك بحقِّ السَّائِلين »

والتَّعقيبُ على رسالة «الانتصار»
للشيخ إسماعيل الأنصاريّ

كَتَبَه
علي حَسَن علي عَبْدالحميد
الحَلَبيّ الأثَريّ

دار الهجرة للنشر والتوزيع

الكَشْف والتَّبْيين

لِعلل حديثِ: «اللهمَّ إنِّي أسأَلُك بحقِّ السَّائِلين»

والتعقيبُ على رسالة «الانتصار» للشيخ إسماعيل الأنصاري

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٨٩م

الناشر

دار الهجرة للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الدمام

هاتف: ٨٩٨٣٠٠٤ - ٨٩٥٢٤٩٦

ص . ب: ٢٠٥٩٧ - الثقبة: ٣١٩٥٢

سلسلة الأجزاء الحديثيَّة

(٢٢)

الكَشْفُ والتَّبْيين

لِعِلَلِ حَديث

« اللهمَّ إنِّي أسألُك بحقِّ السَّائِلين »

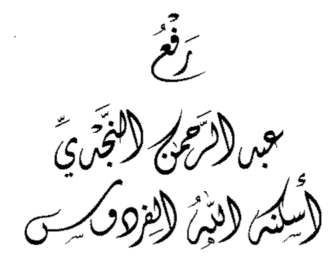
والتَّعقيبُ على رسالة «الانتصار» للشيخ إسماعيل الأنصاريّ

كَتَبَه

علي حَسَن علي عَبْدالحميد
الحَلَبيّ الأثَريّ

دار الهجرة للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

حمداً لله وحدَه، وصلاةً وسلاماً على مَن لا نبيَّ بعدَه.

أَمَّا بعد:

فهٰذا هو الجزءُ الثاني والعشرونَ من سِلْسِلَتي العلمية: «الأجزاء الحديثيَّة»، تضمَّن تخريجاً موسَّعاً لحديثٍ اشتُهِرَ ذِكْرُهُ عند ذوي البدعِ، المُجيزينَ للتوسُّل بالمخلوقينَ، والقولَ الفصلَ ـ إنْ شاءَ الله ـ فيهِ.

ومِن خلالِ أبحاثِ هٰذا التخريجِ عَقَّبْتُ على رسالَةٍ كَتَبها شيخٌ فاضلٌ «اجتهَدَ» في تصحيحِ الحديثِ، وتثبيتِ أركانِه! فتَعَقَّبْتُ كلامَهُ؛ مورِداً كلامَ أئمَّةِ السُّنَّةِ، مُطَبِّقاً قواعدَ الجرحِ والتعليلِ، وأصولَ النقدِ والتعليلِ.

سائِلاً الله ـ سُبحانَه ـ أنْ يَنْفَعَ بهِ، وأنْ يكتبَ لي الأجْرَ والثواب، والسدادَ والصواب، إنَّه الملك الوهَّاب.

كَتَبَه

علي حسن علي عبدالحميد

المقدمة

وتشتمل على :

- تقديم .
- بين يدي الكتاب .

تقديم

إِنَّ الحمدَ للهِ؛ نحمدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أَنْفُسِنا ومِن سَيِّئاتِ أَعمالِنا، مَن يَهْدِهِ الله؛ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ؛ فلا هادِيَ له.

وأَشْهَدُ أن لا إِلَهَ إلا الله وحدَهُ لا شريكَ لهُ.

وأَشْهَدُ أَنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أَما بعد:

فقد وَقَفْتُ على رسالةٍ صغيرةٍ في نحوِ ثلاثينَ صفحةً من القَطْعِ الصغيرِ، كَتَبها فضيلةُ الشيخ إسماعيلَ الأنصاريِّ، الباحثُ في دارِ الإفتاء والبحوثِ العلميةِ والإرشادِ بالرياض ـ وفَّقه الله سُبحانَه للخيرِ ـ سمَّاها: «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهَّاب بالرَّدِّ على مُجانبةِ الألبانيِّ فيهِ الصواب»، تعقَّب فيها ما وردَ مَنسوباً إلى شيخِنا العَلَّامة الألبانيّ في كتاب «ندوة اتِّجاهات الفِكْر الإسلامي المعاصر» مِن تضعيفِهِ حديثَ: «اللهمَّ إِنِّي أَسأَلُكَ بحقِّ السائِلينَ عليكَ»، وذلك تنبيهاً منه ـ حفظهُ الله ـ

علىٰ ما وَرَدَ في بعضِ كتب الشيخِ الإمامِ محمد بن عبدالوهَّاب مِن بَعْضِ الأحـاديثِ الضعيفـةِ التي يُورِدُهـا دونَ أَنْ يُنَبِّـهَ علىٰ ضَعْفِها، فكان هٰذا الحديثُ مثالاً صالحاً ـ عندَه ـ علىٰ ذٰلك.

ولمَّـا قرأْتُ رسـالـةَ «الانتصار» لفضيلةِ الشيخِ الأنصاري ـ حفظه الله ـ؛ رَأَيْتُ فيها محاوَلَةً جاهِدَةً لتقويةِ هٰذا الحديثِ وتثبيتِهِ، والنَّقْلِ عنْ بعضِ مَن حَسَّنَهُ مِن أهْلِ العِلْمِ!!

وعندَ تَمْحِيصِ النَّظَرِ فيما كَتَبَهُ الشيخُ الأنصاريُّ؛ رأَيْتُ أنَّه «جانَب الصَّوابَ» في مواضعَ كثيرةٍ مِن رسالتِهِ؛ مُخالفاً قواعدَ المُحَدِّثينَ، ومُغايراً طرائِقَهُم.

ثُمَّ إِنَّني تلَمَّحْتُ مِن رِسالتِه ـ عفا الله عنه ـ شيئاً آخر أَرادَ «تفهيمَهُ» للقُرَّاء، وهو أنَّ الألبانيَّ «شَنَّعَ» على شيخِ الإسلامِ محمد بن عبدالوهَّاب، و «انْتَهَكَ حُرْمَتَهُ»!!

وهٰذا ـ ورَبِّ السَّماءِ والأرْضِ ـ مُخالِفٌ تمامَ المخالفةِ لِما صَرَّحَ بهِ شيخُنا في المَوْضِعِ المنقولِ منهُ نَفْسِهِ!

ولستُ أدري ـ وآيْمُ اللهِ ـ كيْفَ عَدَّ فضيلةُ الشيخِ الأنصـاريِّ بيانَ الخَطَإِ أو التنبيهَ على الوَهَمِ: «تَشْنيعاً»، و «انتهاكاً للحُرُمات»؛ على حدِّ قوله؟!

ولا أَظُنُّ أنَّ أحداً مِن أهْلِ العلمِ مُوَافِقُهُ على هٰذا الاستلزامِ الخطيرِ!!

وإذِ الأمرُ كذلك؛ رأيتُ مِن واجِبي «الانتصارَ» للحَقِّ؛ بعيداً عن العصبيَّةِ، مُترَفِّعاً عن الغُلُوِّ، مُتَجَنِّباً الاعْتِساف، ومُرافقاً لوجوهِ الصواب - إنْ شاءَ الملكُ الوهَّاب -، وذلك بأَنْ أُفْرِدَ هٰذا «الجُزْءَ» العلميَّ لتخريجِ هٰذا الحديثِ، وتحقيقِ القولِ فيه، ثم الكشفِ عن خَوافيهِ؛ مُبَيِّناً - باستقصاءٍ - أقوالَ الأئمَّةِ في رُواتِه، كاشفاً عن عِلَلِهِ وآفاتِه، ذاكراً ما وقَع لفضيلةِ الشيخِ الأنصاريِّ مِن وَهَمٍ أو غلَط؛ مِن غيرِ وَكْسٍ ولا شَطَط!

فإنْ أَصَبْتُ فيما كَتَبْتُ؛ فمِن تمامِ نعمةِ الله عليَّ، وإنْ أَخْطَأْتُ أو تجَنَّيْتُ؛ فمِنْ ضَعْفي وتَقْصيري؛ سائِلاً الله سبحانه العفْوَ، والمَغْفِرَةَ، والسَّدادَ، والثَّباتَ، وأن يُوَفِّقَ - عزَّ شأْنُهُ - مشايخَنا الأجِلَّاءَ، وأساتِذَتَنا الفُهَماء لِقبولِ الحَقِّ، ولو كان على أنْفُسِهِم، وألا تَضيقَ صُدورُهُم بالبيانِ والتنبيهِ، أو الإيضاحِ والتَّنويهِ، إنَّه وليُّ ذٰلك، والقادرُ عليه.

وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ.

وكَتَبَ

علي حسن علي عبدالحميد

أبو الحارث الحَلَبيّ الأثريّ

١ محرَّم ١٤١٠ هـ/ الزرقاء - الأردن

□□□□□

بين يدي الكتاب

عُقِدَتْ في دولة البحرين بتاريخ ٣ ـ ٦/ ٦/ ١٤٠٥هـ ندوةٌ قام عليها مكتب التربية العربي لدُول الخليج؛ بعنوان: «اتِّجاهات الفِكْر الإسلامي المعاصر»، شاركَ فيها ما يزيدُ على الأربعينَ «مفكِّراً»؛ ما بين باحثٍ، ومُناقِشٍ، تَكَلَّموا مِن خِلال بحوثِهم ومناقشاتِهم لكثيرٍ من الاتجاهات والأفكار والدَّعَوات الإسلامية المعاصرة.

ولم يَشْتَرِكْ في النَّدْوَةِ ـ فَوَا أَسَفي الشديدْ ـ أَحدٌ مِن دُعاة السَّلَفِيَّة أو أبنائِها؛ لِيُبَيِّنَ للآخرينَ حقيقةَ هٰذه الدعوةِ المبارَكَةِ، التي يُخطىءُ كثيرٌ مِن الناسِ فَهْمَها، ويُسيءُ عدَدٌ مِنهم إليها!!

لكِنْ... اشْتَرَكَ أَحَدُ الدكاتِرَةِ الأرْدُنيِّينَ «غير السَّلَفيِّين»[1] ببحثٍ قدَّمه عن «السَّلَفية»؛ عنوانه: «الاتِّجاه السلفي بين التَّأْصيل والمواجَهَة»، أساءَ فيه إساءاتٍ بالغةً، ووهِمَ أوهاماً شنيعةً!! مِمَّا دَفَعَني منذُ أكثر مِن ثلاث سنوات إلى تعقُّبِهِ والردِّ عليه برسالةٍ لي مفردةٍ عنوانها: «حواشٍ سَلَفية

---

(١) وهو الدكتور راجح الكردي!!

على ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر»، أو «الردُّ المُجْدي على الدكتور راجح الكردي»!!

ومِن أَعجَبِ العَجَبِ أنَّ مُناقَشَهُ في بحثِهِ المشارِ إليه هو الدُّكتور محمد سعيد رَمَضان البوطي[1]؛ مِمَّا زادَ الطِّينَ بِلَّةً؛ كما يُقال!

وكنتُ قد أرسلتُ صورةً مِن كِتابي آنفِ الذِّكْرِ لبعضِ الإخوةِ القائِمينَ على تلك «الندوة» في مكتب التربية العربي لدول الخليج؛ بناءً على طَلَبٍ كريمٍ مِن أخٍ فاضلٍ كبيرٍ كريمٍ[2]؛ حِرْصاً على التعاوُن بين دُعاةِ الإِسلام وحَمَلَةِ العلمِ، فجَزاهُ الله خيراً على حُسْنِ ظنِّه.

وجاءَني الردُّ منهم بقَبولِ كِتابي، والوَعْدِ بنشرِه، مع إيرادِ بعضِ المُلاحظات «المُحَسِّنَة» لأسلوبِ المناقشة، وطريقةِ الردِّ، فقبلتُ ذلك مِنْهُم، وشكرتُ لهُم حُسْنَ تعاوُنِهم.

ثُمَّ...

أُفاجَأُ بعد نحو سَنَتينِ مِن ذلك بِطَبْعِ أبحاثِ الندوةِ في مجلَّدٍ كبيرٍ في نحوِ سبعِ مئةِ صفحةٍ، وليس فيهِ شيءٌ مِمَّا وُعِدْنا بنشرِه، لكنَّهُم أشاروا في مقدِّمة الكتاب (صفحة ١٠) إلى كتابي إشارةً تلميحيَّةً، حيثُ قالوا:

«وقد وَرَدَ للمكتَبِ تعليقٌ على بحثٍ مِن بحوثِ الندوةِ، قد يَنْشُرُهُ

---

(١) ولي معه جولةٌ علميَّةٌ أكشفُ فيها ترَّهاتِهِ وأباطيلَه المنشورةَ في كتابه الأخير «السلفيَّة..»! يسَّر الله لي إتمامَ كتابي في الردِّ عليه ونشرَه.

(٢) وهو فضيلة الشيخ سَعْد الحُصَيِّن ـ وفَّقه الله ـ.

المكتبُ معَ بقيَّةِ التعليقاتِ المتوقَّعةِ في كتابٍ مستقلٍّ؛ بعد طِباعةِ وقائعِ الندوةِ، وطَرْحِها للقارئ العربي . . . ».

قلتُ: ولكنَّهُم لم يَفْعَلوا إلى هٰذه الساعةِ!!

ومِن خلالِ النَّظَرِ والاطِّلاعِ في بحوثِ هٰذه الندوةِ، رأيتُ فيها (ص ٢٠٥ ـ ٢١٦) مقالاً للأخِ الفاضل الشيخِ محمد عيد عبَّاسي ـ كانَ الله له ـ بعنوان: «الدعوة السلفية وموقفها من الحَرَكات الأخرى»، ثم بعدَه (ص ٢١٩ ـ ٢٢٢) وَرَدَ تعليقٌ لشيخِنا العلاَّمة محمد ناصر الدين الألْباني على دَرْسِ تلميذِهِ ـ حفظهما الله ونَفَعَ بهِما ـ.

ولم يَكُنْ ذٰلك المقالُ ـ في الحقيقة ـ إلا درساً علمياً ألقاهُ أخونا الفاضلُ الشيخ محمَّد عيد عبَّاسي ـ في مجلسٍ عامٍّ ـ بحضرةِ شيخِنا ـ حفظه المولى وأطالَ بقاءَه ـ قبلَ ما يُقارِبُ العشرينَ عاماً في بعض البلادِ السوريةِ.

ولقد تضمَّنَ درسُ الشيخِ عَبَّاسي إثباتَ أنَّ الدعوةَ السلفيةَ هي دعوةُ الإسلامِ نفسهِ، وليست دعوةً مُرْتَبِطَةً برجالٍ اشتُهِروا مِن دُعاتِها وأئمَّتِها؛ كمِثْلِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة، والإمام محمد بن عبدالوهَّاب ـ رحمهما الله تعالى ـ.

ثم تناوَلَ ـ بَعْدُ ـ أُموراً أُخْرى؛ مِن بينِها الأصولُ الأساسيَّةُ التي تركِّزُ عليها الدعوةُ السَّلَفيَّة، فكانَ مِن ذٰلك: «التَّحذيرُ مِن الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ».

ومِن خلالِ تعليقِ شيخِنا ـ حفظه الله ـ على درسِ تلميذِه، تطرَّقَ لذِكْرِ الشيخِ الإمامِ محمَّد بن عبدالوهَّاب؛ مُثْنِياً عليهِ، مُبَيِّناً فَضْلَه، لكنَّهُ نبَّهَ إلى أنَّه يُورِدُ شيئاً مِن الأحاديثِ الضعيفةِ في كُتُبِهِ؛ دون أنْ يُبَيِّنَ ضَعْفَها.

ثُمَّ ضَرَبَ مثلاً على ذٰلك هٰذا الحديثَ ـ كما سَبَقَ ذِكْرُهُ ـ.

ولقد أَوْهَمَ هٰذا الإيرادُ لذٰلك الدَّرسِ ضمنَ بحوثِ «ندوةِ الاتِّجاهات» أنَّه أُلْقِيَ مِن خِلالِها، وأُعْطِيَ تحتَ إشرافِها.

وليس الأمرُ كذٰلك!!

إذِ الدَّرْسُ والتعليقُ الذي عليهِ مأْخوذٌ مِن شريطِ تسجيلٍ قديمٍ، نَسَخَهُ بعضُ القائمينَ على «النَّدوةِ» ـ أو غيرُهُم ـ ثُمَّ ألحقوهُ بها كما هو دونَ أدنى تعديلٍ[1]؛ ظانِّينَ أنَّهُم للخيرِ فاعِلون!

وكما يُقال: لِكُلِّ مقامٍ مقال!

فلَيْسَ ما يُلْقى ارْتِجالاً مِن غيرِ تحضيرٍ ولا تَمْهيدٍ؛ كَمثلِ ما يُهَيَّأُ لهُ، ويُقَرَّبُ إليهِ مِنَ البعيدِ، وهٰذا جَلِيٌّ لا يُنْكِرُهُ حتَّى العنيدُ!!

إذاً؛ فليسَ لبحثِ الشيخِ محمد عيد عبَّاسي وتعليقِ شيخِنا عليهِ أدنى صِلَةٍ بـ «ندوةِ الاتِّجاهات» مِن أيِّ وجهٍ مِن الوجوه[2].

□□□□□

(١) ولقد وقَعوا في عدَّة أخطاءٍ مطبعيَّة ونحوها.

(٢) وقد أُشيرَ إشارةً سريعةً إلى ذٰلك في مقدِّمةِ «الندوة»، لكنَّها لا تخلو من إيهام.

تفصيلُ الطُّرُقِ والرِّوايات

تفصيلُ الطُّرُقِ والرِّوايات

وَرَدَ الحديثُ عن اثنَيْنِ مِن الصَّحابةِ:

الأوَّل: بلالٌ ـ رضي الله عنه ـ:

قال الإمام أبو بكر ابن السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٨٤):

«حدَّثنا ابنُ مَنيع: حدَّثَنا الحسنُ بنُ عَرَفة: حدَّثنا عليُّ بنُ ثابتٍ الجَزَري عن الوازِعِ بن نافع العُقَيْليّ عن أبي سلَمَة بن عبدالرحمٰن عن جابر بن عبدالله عن بلالٍ مؤذِّن رسولِ الله ﷺ قال:

كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا خَرَجَ إلى الصلاةِ؛ قال:

(بِسْمِ اللهِ، آمنتُ باللهِ، توكَّلْتُ على اللهِ، لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ، اللهُمَّ بحقِّ السَّائِلينَ عليك، وبحقِّ مَخْرَجي هٰذا؛ فإنِّي لمْ أَخْرُجْ أَشَراً، ولا بَطَراً، ولا رِياءً، ولا سُمْعَةً، خرجتُ ابتغاءَ مرضاتِكَ، واتِّقاءَ سَخَطِكَ، أَسأَلُكَ أَنْ تُعيذَني مِن النَّارِ، وتُدْخِلَني الجَنَّةَ)».

ورواه ـ من طريقهِ ـ: الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧٠)، والدَّارَقُطْني في «الأفراد»، وقال:

«تفرَّدَ الوازعُ بهِ».

وقد قال الإمام النَّوويُّ في «الأذكار» (ص ٤٠):

«حـديثٌ ضعيفٌ، أحدُ رواتِه الوازعُ بنُ نافعٍ العُقَيْليّ، وهو مُتَّفَقٌ على ضَعْفِه، وأنَّهُ مُنْكَرُ الحديثِ».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧١) تعليقاً عليه:

«والقولُ فيهِ أشدُّ مِن ذٰلك: قال يحيى بنُ مَعين والنَّسائيُّ: ليس بثقةٍ. وقال أبو حاتمٍ وجماعةٌ: متروكٌ. وقال الحاكم: روى أحاديثَ موضوعةً. وقال ابنُ عديٍّ: أحاديثُهُ كلُّها غيرُ محفوظةٍ».

ثم قال ـ رحمه الله ـ:

«وقد اضْطَرَب في هٰذا الحديثِ:

وأخرجه أبو نُعَيْم في «اليوم والليلة» مِن وجهٍ آخر عنه، فقال: عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن بلالٍ.

ولم يُتابَعْ عليهِ أيضاً».

الثاني: أبو سعيدٍ الخُدْرِيُّ ـ رضي الله عنه ـ:

وقـد رُوِيَ الحـديثُ عنـه مِن طريق الفُضَيْل بن مَرْزوق عن عطيَّة العَوْفيِّ عنه، على ثلاثةِ أوجُهٍ[1]:

---

(١) وقد خَلَط بينَها دونَ تفريقٍ الشيخُ الأنصاري (ص ٩ ـ ١٤) بسياق وتكرار الأسانيد والمتون بتمامها!!

الأول: ما رواه ابنُ ماجَه في «سُننه» (رقم ٧٧٨) قال:

«حدَّثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ: حدَّثنا الفَضْلُ ابنُ المُوَفَّق أبو الجَهْم: حدَّثنا فُضَيْل بن مَرْزوق عن عطيَّة عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيّ؛ **قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ**:

(مَنْ خَرَجَ مِن بَيْتِه إلى الصلاةِ، فقالَ: اللهمَّ إنِّي أَسأَلُك بحقِّ السائِلين عليكَ، وأَسأَلك بحقِّ ممشايَ هٰذا، فإنِّي لم أَخْرُجْ أَشِراً، ولا بَطَراً، ولا رِياءً، ولا سُمْعَةً، وخرجتُ اتِّقاءَ سُخْطِكَ، وابتغاءَ مَرضاتِكَ، فأَسأَلُكَ أَنْ تُعيذَني مِن النَّارِ، وأَنْ تغْفِرَ لي ذُنوبي؛ إنَّه لا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلا أَنتَ ـ؛ أَقبلَ الله عليهِ بوجْهِهِ، واسْتَغْفَرَ لهُ سَبْعون ألفَ مَلَكٍ)».

ورواه البيهقي في «الدعوات الكبير» (رقم ٦٥) مِن طريق يحيى بن أبي بُكَير: حدَّثنا فُضَيْل بن مرزوق عن عطيةَ العَوْفي عن أبي سعيد الخُدْرِيّ؛ **قال: قال رسولُ الله ﷺ**:

ثم ذكره.

ورواه ابنُ الجَعْد في «مسنده» (رقم ٢١١٩) من طريق يحيى بن أبي بُكَيْرٍ به.

ورواه الطَّبَراني في «الدُّعاء»[1] (رقم ٤٢١)، وابنُ السُّنِّي في «عمل اليوم والليلة» (رقم ٨٥)؛ من طريق عبدالله بن صالح العِجْلي عن فُضَيل به.

---

(١) ومِن طريقهِ الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

كلُّهُم بالجَزْم مرفوعاً!

الثاني: ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣ / ٢١)؛ قال:

«حـدَّثنا يزيدُ: أخبرنا فُضَيْل بن مرزوق عن عطيَّة العَوْفي عن أبي سعيد الخُدْري، فقلتُ لِفُضَيْل: رَفَعَهُ؟ قال: أَحْسِبُ قد رَفَعَهُ؛ قال: (ثم ذكرَهُ)».

وقد رواه هكذا ابنُ الجَعْد في «مسنده» (رقم ٢١١٨) من طريق يزيد ابن هارون عن فُضَيل به.

كلاهُما على الشَّكِّ بين الرَّفْعِ والوَقْفِ!!

الثـالث: رواه أبـو نُعَيْم الفَضْل بن دُكَيْن في «كتاب الصلاة» عن فُضَيل بن مَرْزوق[1] عن عطيَّة؛ قال: حدَّثني **أبو سعيدٍ، لكنْ لم يَرْفَعْه**[2]...

ورواه ابنُ أبي شَيْبَة في «مصنَّفه» (١٠ / ٢١١ ـ ٢١٢) عن وكيعٍ عن فُضَيل به.

كِلاهُما جازِمَيْنِ بالوَقْفِ!!

فما هُو الصَّوابُ والراجِحُ في هٰذا الحديثِ برواياتِه الثلاثةِ؟!

قال الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ في «علل الحديث» (رقم ٢٠٤٨):

«سألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُ اللهِ بنُ صالحِ بنِ مسلمٍ عن فُضَيْل

(١) وهو شيخُه؛ كما في «تهذيب الكمال» (ق ١٠٩٦).

(٢) «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧٣).

ابن مَرْزوقٍعن عطيَّة عن أبي سعيدٍ عن النبيِّ ﷺ قال:

«إذا خرجَ الرجُلُ مِن بيتِه، فقال: اللهمَّ بحقِّ السائِلينَ عليكَ، وبحقِّ ممشايَ. . . وذكرَ الحديثَ. . .».

ورواهُ أبو نُعَيْم عن فُضَيْل عن عطيَّة عن أبي سعيد؛ موقوفٌ؟

قال أبي: موقوفٌ أشْبَهُ».

وأشارَ الذهبيُّ في «ميزانِ الاعتدالِ» (رقم ٤٣٨٤) إلى روايةِ عبدِاللهِ ابنِ صالحٍ هٰذه، ثم قال:

«خالَفَهُ أبو نُعَيم؛ رواه عن فُضَيْل، فما رَفَعَهُ»!

ثم نَقَلَ كلمةَ أبي حاتمٍ في ترجيحِ وَقْفِه؛ قائِلاً:

«قال أبو حاتمٍ: وَقْفُهُ أشْبَهُ».

قلتُ: وهٰذا الترجيحُ الدقيقُ مِن هٰذينِ العَلَمَيْنِ الجليلَيْنِ - إمامٍ في المتقدِّمينَ، وآخرَ في المتأخِّرينَ - يدلُّ على عُمْقِ نظرٍ، وعظيمِ دِرايةٍ، وعُلُوِّ كعبٍ في عِلمِ عِلَلِ الحديثِ.

والوَجْهُ في ترجيحِهما هٰذا - كما هو ظاهر - أنَّ الإمامَيْنِ الجليلَيْنِ الثِّقَتَيْنِ وكيعَ بنَ الجَرَّاحِ، وفُضَيْلَ بنَ غَزْوان؛ مكانُهما عالٍ في الثَّبْتِ والحِفْظِ، فلا يُقارَنُ بهما أمثالُ عبدِاللهِ بنِ صالح العِجْلي، والفَضْل بن الموفَّق، ففيهما كلامٌ كثيرٌ[1].

---

(١) أما يحيى بن أبي بُكَير، فلا يُقابَل وحدَه بذينِك الثقتين؛ كما لا يخفى.

إذاً: ليسَ مِن شكٍّ أنَّ القولَ قولُهما، والحقَّ مركبُهما.

ولا يُقالُ عن الروايةِ الموقوفةِ: «لها حُكْم الرَّفْع»؛ كما قاله الشيخ الأنصاري في «الانتصار» (ص ١٠)، وكرَّره أيضاً (ص ١٩)؛ قائلاً:

«وقولُ الإمامِ أبي حاتمٍ في «العِلَل» بأنَّ وَقْفَ هٰذا الحديثِ أشْبَهُ: غيرُ مؤثِّرٍ؛ لأنَّ هٰذا الموقوفَ لهُ حُكْمُ الرفعِ، إذ لا مجالَ للرأْيِ فيما تضمَّنهُ»!!

أقولُ: لا يَصْلُحُ هٰذا الكلامُ عند الترجيحِ بين المرويَّاتِ، والمقارنةِ بين الرواياتِ؛ كما لا يَخْفى على المشتغلينَ بهٰذا العلمِ، فكم من روايةٍ مرفوعةٍ **أُعِلَّتْ بالوَقْفِ**[1] عندهم ـ رحمهُم الله ـ!!

وهٰذه الروايةُ التي نحنُ بصَدَدِ تحقيقِ القولِ فيها مثالٌ تطبيقيٌّ على ما ذكرتُ، ولله الحمدُ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «النُّكَت على ابن الصَّلاح»[2] (٢ / ٧١٠):

«... فالسَّبيلُ إلى معرفةِ سلامةِ الحديثِ مِن العلَّةِ أَنْ تُجْمَعَ طُرُقُه، فإنِ اتَّفَقَتْ رواتُـه، واسْتَوَوْا؛ ظَهَرَت سلامَتُهُ، وإنِ اخْتَلفوا؛ أَمْكَنَ ظُهورُ العلَّةِ، فمدارُ التعليلِ في الحقيقةِ على بيانِ الاختلافِ».

---

(١) وبخاصَّةٍ أنَّ تصريحَ عطيَّة بالتحديث لم يكُن إلا فيها؛ كما قال الحافظ في «النتائج» (١ / ٢٧٣)، ومع ذٰلك فإنَّ هٰذا لم يُفِدْهُ؛ كما سيأتي!

(٢) بتصرُّف يسيرٍ جداً.

فكيفَ إذا انْضافَ إلى علَّةِ الوقفِ هٰذه علَّةٌ أُخْرى، وهي **الاضطرابُ في مَتْنِه**؟!

فقد روى ابنُ مَرْدَوَيْهِ في «تفسيره»[1] عن أبي سعيد الخُدْرِيّ أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يقولُ إذا قضى صلاتَهُ:

«اللهمَّ إني أسألُكَ بحقِّ السائِلينَ عليكَ، فإنَّ للسائِلينَ عليكَ حقاً، أيُّما عبدٍ أو أَمَةٍ مِن أهلِ البَرِّ والبحرِ تَقَبَّلْتَ دعوتَهُم، واسْتَجَبْتَ دُعاءَهُم؛ أنْ تُشْرِكَنا في صالحِ ما يدعونَك بِهِ، وأن تعافِيَنا وإيَّاهُم، وأن تَقْبَلَ مِنَّا ومنهم، وأنْ تتجاوَزَ عنَّا وعنهُم؛ بأنَّا آمَنَّا بما أَنْزَلْتَ، واتَّبَعْنا الرَّسولَ، فاكْتُبْنا مع الشَّاهِدين».

وكانَ يقولُ:

«لا يتكلَّم بهٰذا أحدٌ مِن خلقهِ؛ إلَّا أَشْرَكَهُ الله في دعوةِ أهلِ بَرِّهِم وبَحْرِهِم، فَعَمَّتْهُم وهو مكانَه».

قلتُ: ويغْلِبُ على الظَّنِّ أنَّه مِن طريق العَوْفِيّ أيضاً[2]، إذ راويهِ هُنا أبو سعيدٍ، ولم يُعْرَفِ المَتْنُ عنه إلَّا مِن طريقهِ؛ كما هو صنيعُ الحُفَّاظِ.

فاضطرابُهُ هُنا بالمَتْنِ بجَعْلِ الدُّعاءِ عَقِبَ الصلاةِ، ثم إيرادِ عِدَّة زياداتٍ لم تَرِدْ في المتنِ المشهورِ؛ يجعَلُ الناقدَ يجزمْ بتعليلِ روايتِه!

فكيفَ إذا كانَ له **عِلَلٌ أُخرى**، وهُما العلَّتان اللَّتانِ أشارَ إليهما شيخُنا

---

(١) كما في «الدر المنثور» (٢ / ٣٦).

(٢) إذ لم أقِف على سندِه.

الألباني ـ حفظه الله ونفَعَ بهِ ـ.

وقبلَ أن أُفَصِّلَ القولَ في هاتينِ العلَّتين، أُوردُ شُبْهَةً طَرَحَها فضيلَةُ الشيخِ الأنصـاري في رسالتِهِ (ص ٩)، حيث قال تحت عنوان: «روايةُ الأجِلاَّء مِن حُفَّاظِ الحديث وأئمَّته الحديثَ الذي أشارَ إليهِ الألبانيُّ مِن دونِ تنبيهٍ على علَّتيهِ عندَه»؛ قال:

«روى أئمَّـةُ الحديثِ الأجِلاَّءُ: أحمدُ بنُ حنبل، وابنُ أبي شيبةَ، والـطبـرانيُّ، وابنُ خُزَيْمة، وابن ماجَه، وابنُ السُّنِّي، والبيهقيُّ؛ حديثَ فُضَيْلِ بنِ مَرْزوق عن عطيَّة العَوْفي عن أبي سعيدٍ الخُدْري عن النبيِّ ﷺ في دعاءٍ: (اللهمَّ إنِّي أسألُك. . .)».

فذكره، ثم قال:

«رواه كلُّ واحدٍ منهُم في مصنَّفِه بذلك السَّنَد مِن دونِ أن يتعرَّضَ لبيانِ[1] العلَّتين[2] اللَّتَيْن **انْتَهَـكَ الألبـانيُّ حُرْمَةَ شيخ الإسلامِ محمد بن عبدالوهَّاب لِعَدَمِ تنبيهِه عليهِما** في كتابهِ (آداب المشيِ إلى الصَّلاة)».

قلتُ: ومِثْـلُ هٰذا الكـلامِ غريبٌ صدورُهُ مِن مثلِ فضيلةِ الشيخِ إسماعيلَ الأنصاريِّ؛ لِما نعرفُهُ عنه مِن علمٍ، ودرايةٍ، ومعرفةٍ، ومعَ ذٰلك، فأقولُ جواباً على مقولتِه:

إنَّ العارِفَ بمناهجِ المحدِّثين، الدارسَ لطرائِقِهم في الروايةِ؛ يعلمُ

---

(١) كذا، وهو مُوهِمٌ جداً، إذ ليست كلُّ الروايات هٰكذا؛ كما سبق تفصيلُه وبيانُه!!

(٢) وكرَّر ذٰلك (ص ١٥).

علماً يقينيّاً لا يتزعزعُ أنَّ روايَتَهم بالإسنادِ للأحاديثِ التي يورِدونَها في كُتُبِهم ومؤلَّفاتِهم فيهِ إبراءٌ لعُهْدتِهم ممَّا قد يكونُ فيه ضَعْفٌ منها، أو علَّةٌ فيها، ومِن هنا اشْتُهِرَتْ الكلمةُ المعروفةُ بينَ طَلَبَةِ الحديثِ:

«مَن أَسْنَدَ؛ فقدْ أَحالَ».

لِذا؛ فإنَّ ابنَ الصلاحِ لمَّا أورَدَ في «مقدِّمَته» (ص ٢١٤ ـ محاسن الاصطلاح) الحديثَ المشهورَ في فضائل القرآن سورةً سورةً ـ وهو حديثٌ موضوعٌ ـ؛ قال:

«ولقد أخطأ الواحِدِيُّ المفسِّرُ ومَن ذكرهُ مِن المُفَسِّرينَ في إيداعِهِ تفاسيرَهم».

تعقَّبَهُ الحافظُ العراقيُّ في «شرح ألفيَّتِه» (١ / ٢٧٢) قائلاً:

«لكنَّ مَن أَبْرَزَ إسنادَه مِن المفسِّرين أَعْذَرُ ممَّن حذَفَ إسنادَه؛ لأنَّ ذاكرَ إسنادِه يُحيلُ ناظِرَه على الكَشْفِ عن سَنَدِهِ، وأمَّا مَن لم يذكر سَنَدَه، وأورَدَهُ بصيغةِ الجزمِ؛ فخَطَؤهُ أشدُّ؛ كالزَّمَخْشَرِيّ».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «النُّكَت» (٢ / ٨٦٣):

«والاكتفاءُ بالحَوَالةِ على النَّظَرِ في الإسنادِ طريقةٌ معروفةٌ لكثيرٍ مِن المحدِّثينَ، وعليها يُحْمَلُ ما صَدَرَ مِن كثيرٍ منهُم مِن إيرادِ الأحاديثِ الساقطةِ مُعْرِضينَ عن بيانِها صَريحاً، وقد وقَعَ هذا لجماعةٍ مِن كبارِ الأئمَّةِ، وكانَ ذِكْرُ الإسنادِ عندَهُم مِن جُمْلَةِ البيانِ».

وهذا الكلامُ العلميُّ المَتينُ يُبَيِّنُ خَطَأَ اتِّكاءِ الشيخِ الأنصاريِّ

ـ حفظه المولى سُبحانَه ـ على مُجَرَّدِ روايةِ الأئمَّةِ للحديثِ بأسانيدِهِم؛ دونَ التنبيهِ على عِلَلِها، وبخاصَّةٍ أنَّ الكتبَ التي أشارَ إليها كتبُ روايةٍ، وليستْ كُتُبَ نقدٍ وتعليلٍ[1].

ثُمَّ بعد هٰذا البيانِ الواضح ـ ولله الحمدُ ـ لا يسعُني السكوتُ على ما أشارَ إليهِ فضيلةُ الشيخِ الأنصاريُّ في كلامِه مِن أنَّ الألْبانِيَّ «**انْتَهَكَ حُرْمَةَ شيخِ الإسلامِ محمد بن عبدالوهَّابِ؛ لِعَدَمِ تنبيهِهِ عليهما**»[2].

فأقولُ وباللهِ التوفيقُ:

يعجبُ الباحثُ المنْصِفُ عندَما يقرأُ مثلَ هٰذا الكلامِ مِن مثلِ هٰذا الشيخِ الفاضلِ، إذِ الناظرُ في كلامِ شيخِنا حفظهُ الله ـ كما نُقِلَ في كتاب «الندوة» ـ لا يرى فيهِ أقَلَّ شيءٍ يُمكِنُ أن يُسَمَّى «انتهاكَ حُرمةٍ»، أو نَحْوَه!! بل يرى عكسَ ذٰلك تماماً؛ مِن كَيْلِ الثَّناءِ العاطرِ، وإيرادِ المَدائح الجَمَّة عليهِ، قبلَ توجيهِ نَقْدَةٍ علميَّةٍ أديبةٍ إليهِ:

كانَ مِمَّا قاله شيخُنا في ذٰلك الموضعِ المشارِ إليهِ (ص **٢١٩**):

---

(١) إذا عرفتَ ذٰلك؛ تعلم الإجابة على ما سأَلَه الشيخ الأنصاري (ص ١٥) حيث قال عن هٰؤلاء الأئمَّة الذين رَوَوا الحديث:

«فهل يرميهم الألبانيُّ لذٰلك بمثلِ ما رمى به الإمام محمد بن عبدالوهاب من عدم المعرفة بالحديثِ؟!».

فالجواب أنَّ هٰذا غير لازم لهم ـ بحمد الله ـ كما سبق شرحُه مفصَّلاً.

(٢) أي: على العلَّتين.

وقد وَصَفَ الشيخُ الأنصاريُّ (ص ١٥) تعليقَ شيخِنا بنقد الإمام محمد بن عبدالوهاب بأنه «شنيع»!

«. . . فلا بُدَّ أن نعلمَ أنَّ الشيخَ محمد بن عبدالوهَّاب ـ رحمه الله ـ كان سَلَفيّاً في العقيدةِ، **وله الفضْلُ الأوَّلُ** مِن بعدِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّة ـ رحمهم الله جميعاً ـ في نَشْر دعوةِ التوحيدِ في العالم الإسلامي بصورة عامة، وفي البلاد النَّجْديَّة بصورة خاصَّة».

ثمَّ ذكر الشيخُ ـ حفظه الله ـ اعتذاراً عمَّا قد بَدَرَ من الشيخ محمد بن عبدالوهَّاب؛ مِن فقهٍ مذهبيٍّ، أو إيرادٍ لبعض الأحاديث الضعيفة؛ بقولهِ:

«. . . فلَعَلَّ انكِبابَه(١) واشتغالَه في دعوةِ الناس إلى ذٰلك التوحيدِ الخالصِ المصَفَّى مِن أدرانِ الشِّرْكِ والوَثَنِيَّةِ لكُلِّ التفاصيلِ؛ هُو الذي صَرَفَهُ عن اشتغالِهِ بإتمامِ الدعوةِ السَّلَفيَّة. . .».

يُريدُ شيخُنا ـ حفظه الله ـ محاربةَ التعصُّب المذهبي، والتحذيرَ مِن الأحاديثِ الضعيفةِ، فجزاهُ الله خيرَ ما يجزي بهِ عبادَهُ الصالحين على ظنِّهِ الحسَن بأئمَّةِ الدعوةِ وعُلَمائِها.

ثمَّ بعد أنْ ذَكَرَ شيخُنا ما أشارَ إليهِ الشيخُ الأنصاريُّ مِن تضعيف حديث: «اللهمَّ إنِّي أسأَلُك بحقِّ السائِلين»؛ قال:

«وهٰذا ـ طبعاً ـ مِن بابِ إعطاءِ كُلِّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ، **ونحنُ بلا شَكٍّ لا يسرُّنا أبداً أنْ ينالَ أحدٌ مِن الشيخِ محمدِ بن عبدالوهَّاب؛ كما يفعَلُ أعداءُ الدعوةِ وأعداءُ التوحيدِ، حيث يتَّهمونَه بكُلِّ ما اتُّهِمَ به السَّلَفِيُّونَ في كُلِّ بلاد الدُّنيا، ولكنَّ هٰذا لا يَحْمِلُنا على الغُلُوِّ في إعطاءِ كُلِّ شخصٍ مِن**

---

(١) أي: الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ.

حَمَلَةِ الـدعوةِ السَّلَفِيَّةِ ما ليس فيه، فيجبُ أن نُفَرِّقَ بين ابنِ تيميَّةَ وبين محمد بن عبدالوهَّاب، ونُعْطي كُلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ومِن أجْلِ هٰذا فقد قلتُ ما قلتُ، وإلَّا؛ فشيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبدالوهَّاب له منزلتُه في الدعوةِ عندنا بعد شيخِ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ».

قلتُ: فهلْ يُسَمَّى ـ بعد هٰذا الثناءِ والمديحِ والتقديرِ ـ نقدُ شيخِنا على الشيخِ الإمامِ محمد بن عبدالوهَّاب «انتهاكاً» لحُرمتِه؟!

ومتى كانَ النقدُ العلميُّ «البَنَّاءُ» انتهاكاً للحُرُماتِ؟!

وعلى فَرَضِ خَطَإِ شيخِنا في نقدِه، وأنَّ الصوابَ في هٰذا الحديثِ مع الشيخ محمد بن عبدالوهَّاب! فهل يكونُ التنبيهُ على خطإٍ مظنونٍ انتهاكاً للحُرُماتِ؟!

والناظرُ في كُتُبِ أهلِ العلمِ، ومؤلَّفاتِ أئمَّةِ السُّنَّة، يرى أنَّهُم كثيراً ما يُخَطِّىءُ الواحدُ منهُم مَن قبلَهُ، أو مَن عاصَرَه؛ مِمَّن هُم أرسخُ منهُ قدماً، وأوسعُ منهُ علماً، ولم يَصِلْنا عنهُم أنَّهُم كانوا يسمُّون ذٰلك انتهاكاً للحُرُماتِ؟!

«**والحُكْمُ ندعُهُ للقُرَّاءِ، فلا نُطيلُ**»[1].

□□□□□

---

(١) كما قال بعضُ الأساتذة الأفاضل في مَعْرِض دفاعِه عن الشيخِ ردّاً على بعضِ مَن جَحَدَ فَضْلَه، وأنْكَرَ علمَهُ.

فجزاهُ الله خيراً.

بيانُ ضَعْفِ رِجالِهِ

تمهيد

بعْدَ أنْ بَيَّنَّا ما في سندِ الحديثِ ومَتْنِهِ مِن اضطرابٍ وإعلالٍ؛ بَقِيَ أنْ نَذْكُرَ ما أعلَّهُ بِهِ شيخُنا ـ فيما نَقَلْتُهُ عنه «ندوةُ الاتِّجاهات» ـ، وتعقَّبَهُ بِهِ فضيلةُ الشيخِ الأنصاريّ ـ مِن ذكرِ ضَعْفِ الفُضَيْل بنِ مَرْزوقٍ، وعطيَّةَ العَوْفيِّ.

قال شيخُنا ـ بعد أنْ ذَكَرَ طَرَفاً مِن سَنَدِ الحديثِ ومَتْنِه، وإيرادَ الشيخِ محمد بن عبدالوهَّابِ له ـ:

«. . . دونَ أنْ يُنَبِّهَ إلى ضَعْفِه، مع أنَّ فيهِ علَّتينِ اثْنَتَيْنِ، لو واحدةٌ منهُما استقلَّتْ؛ لَنَهَضَتْ بتضعيفِ الحديثِ، فكيفَ بالعلَّتينِ مجتمعتينِ معاً!».

مُشيراً بذلك إلى ما ذكره مِن رجالِ سَنَدِهِ:

١ ـ فُضَيل بن مرزوق.

٢ ـ عطيَّة العَوْفي.

ولكي يَتَّضِحَ الحقُّ، ويكونَ «الانتصارُ» له فقط؛ ليس مِن مَحِيدٍ عن ذِكـرِ مقـالاتِ العُلَماءِ مُفَصَّلَةً في هٰذين الراوِيَيْنِ، وتَطبيقِ قواعِد الجرحِ والتعديلِ، مع إعمالِ أُصولِ النَّقْلِ والتَّعْليل.

□□□□□

تَفْصيلُ القَوْلِ في ضَعْف عطيَّة العَوْفيِّ

قال الإمامُ عبدُ اللهِ ابنُ الإمام أحمد بن حنبلٍ في «العِلَل ومعرفة الرجال» (رقم ١٣٠٦):

«سمعتُ أبي ذَكَرَ عطيَّةَ العوفيَّ، فقالَ: هو ضعيفُ الحديث.

قال أبي: بَلَغني أنَّ عطيَّةَ كانَ يأْتي الكَلْبيَّ، فيأخذ عنه التفسير، وكان يُكَنِّيهِ بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد[1].

وكانَ هُشَيْمٌ يُضَعِّفُ حديثَ عطيَّة».

وفي «العِلَل» (رقم ٤٥٠٢) أيضاً:

«وكانَ سفيانُ ـ يعني: الثوريَّ ـ يُضَعِّفُ حديث عطيَّة».

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ٨٠):

«يعني: يوهِم أنَّه الخُدْري»!

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٥٣) في ترجمة الكلبي:

«وهـو الذي كنَّاه عطيَّة العَوْفي أبا سعيد، وكان يقول: حدَّثني أبو سعيدٍ؛ يريدُ به الكَلْبيَّ، فيتوهَّمونَ أنه أرادَ أبا سعيدٍ الخُدري»!!

ونقلَ الإمامُ البُخاريُّ في «التاريخ الصغير» (٢ / ٣٠٢) عن أحمدَ قولَه في بعض مرويَّات عطيَّة:

«أحاديثُ الكوفيِّين هٰذه مناكيرُ».

ثم قال: «وكان هُشَيمٌ يتكلَّم فيه».

وأقرَّ ذٰلك كلَّه.

وقال النَّسائي في «الضُّعفاء» (رقم ٤٨١):

«ضعيفٌ».

وروى العُقَيلي في «الضُّعفاء» (رقم ١٣٩٢) عن ابن مَعين قولَه فيه:

«كانَ عطيَّةُ العوفيُّ ضعيفاً».

وروى ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٦ / ٣٨٣) عن أبيهِ قولَه فيه:

«ضعيف الحديث، يُكْتَبُ حديثُه».

ثم روى عن أبي زُرْعَةَ قولَه:

«كوفِيٌّ ليِّنٌ».

وقال ابنُ حِبَّان في «المجروحين» (٢ / ١٧٦):

«سَمِعَ من أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ أحاديثَ، فلمَّا ماتَ أبو سعيدٍ؛ جَعَلَ يُجالِسُ الكَلْبِيَّ، ويحْضُرُ قصَصَه، فإذا قال الكَلْبيُّ: قال رسولُ اللهِ بكذا؛ فيحفَظُهُ، وكنَّاه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيلَ لهُ: مَن حدَّثك بهٰذا؟

فيقولُ: حدَّثني أبو سعيدٍ. فيتوهَّمون أنَّه يُريدُ أبا سعيدٍ الخُدْريَّ، وإنَّما أرادَ بِهِ الكلبيَّ، فلا يَحِلُّ الاحتجاجُ بهِ، ولا كتابةُ حديثِهِ؛ إلا على جهةِ التَّعَجُّب»!

وقال أبو عُبَيْد الآجُرِّي في «سؤالاتِه» (رقم ٢٤) عن أبي داود:

«ليس بالذي يُعْتَمَدُ عليه».

وقال السَّاجِيُّ[١]:

«ليس بحُجَّة».

وقال الدَّارقطنيُّ في «سُنَنه» (٤ / ٣٩):

«عطيَّةُ ضعيفٌ».

وفي «الضُّعفاء» (رقم ٤٨٠) لابن شاهين[٢]:

«ضعَّفه أحمد ويحيى».

(تنبيهٌ):

ولقد نُقِلَ عن ابن مَعين شيءٌ مِمَّا قد يُفْهَمُ منه التوثيق، فقد روى تلميذُهُ أبو خالدٍ الدَّقَّاق عنه «مِن كلامِ أبي زكريَّا» (ص ٢٧) قولَه فيه:

«عطيَّةُ العوفي؛ ليس به بأس».

---

(١) كما في «تهذيب التهذيب» (٧ / ٢٢٦).

(٢) وأورده في «ثقاتِه» (ص ٢٧) أيضاً، واقتصر الشيخ الأنصاريُّ عليه؛ قائلاً: «ولم يزد ابن شاهين على ذلك».

يريدُ قولَه: «لا بأس به؛ قاله يحيى»!!

قيل: يُحْتَجُّ به؟

قال: «ليس بِهِ بأْسٌ»!

وقـد فهم الشيخُ الأنصـاريُّ مِن ذٰلك توثيقهُ؛ كما في رسالتِه (ص ٢١)، ثم ذكَـرَ اعتمـادَ ابنِ شاهين على هٰذه الكلمـة بوضعِـهِ عطيَّةَ في «ثقاتِه»، وقد سَبَقَ التنبيهُ على هٰذا.

لكنَّ أمراً مهمّاً غَفَلَ عنه فضيلةُ الشيخِ الأنصاريّ، وهو أنَّ قول ابنِ مَعين: «ليس به بأْس»، أو: «لا بأسَ به»، لا يُفْهَمُ منه ـ مجرَّداً ـ التوثيقُ أو التجريحُ!

إذ غالبُ مَن قال فيهِم مثلَ ذٰلك هم ثقاتٌ، لكنَّ الأمرَ ليسَ على إطلاقهِ، فقد وَرَدَ عنهُ قولُهُ: «لا بأسَ به»، أو: «ليس به بأْسٌ» في أُناس ضُعَفاءَ[1]!!

وانظر أمثلةً على ذٰلك في «ميزان الاعتدال» (١ / ٣٤١ و٤٣٥)، و «الجرح والتعديل» (٣ / ١١)، و «تهذيب التهذيب» (١ / ٩٣).

وغيرُها كثيرٌ[2].

فهٰذه قاعدةٌ مهمَّةٌ في اصطلاحات الأئمَّة والعُلَماء.

---

(١) وأمَّا قولُه في «تاريخ الدُّوري» (٣ / ٥٠٠): «صالح»، فهٰذا منه تمريضٌ للقولِ فيه؛ كما صرَّح بمثلِه الحافظ في «الهَدْي» (ص ٤١٧).

(٢) وانظر لزيادة التفصيل في ذٰلك «كتاب دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦) للدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي.

وقالَ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات الكبرى» (٦ / ٣٠٤):

«وكان ثقةً ـ إن شاء الله ـ، وله أحاديثُ صالحةٌ، ومِن الناسِ مَن لا يحتجُّ به»[1].

ومثلُ هٰذا التوثيقِ لا يُعارِضُ تضافُرَ الأئمَّةِ على تضعيفِهِ؛ كما سَبَقَ تفصيلُهُ، وبخاصَّةٍ أنَّ ابنَ سعدٍ «مادَّتُه من الواقدي في الغالب، والواقديُّ ليس بمعتمدٍ»؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص ٤١٧)، وانظر (ص ٤٤٣ و٤٤٧) منه.

وفي رسالتي «القولُ المأمونُ. . .» (ص ١٦) زيادةُ بيانٍ.

ولقد أشارَ ابنُ حزمٍ في «المُحَلَّى» (٧ / ٤١٩ و١٠ / ٣٠٩ و١١ / ٨٦) إلى ضعْفِهِ، وقال فيه مرَّة:

«هالكٌ»!

وأوردَ عطيَّةَ ابنُ الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» (٢ / ١٨٠)؛ ناقلاً كلماتِ بعضِ الأئمَّة في توهينِه، وأعلَّ به في «الموضوعات» (١ / ١١٤، ١٥١ و٢ / ٣٠٥ و٣ / ١٢٩، ١٦٦)، وغيرها كثيرٌ.

وضعَّفَ به الإمامُ ابنُ القيِّمِ في «زاد المعاد» (١ / ٤٣٩)؛ واصفاً لحديثِه أنَّه فيه: «. . عدَّة بلايا. .».

ثم ذكره منها!

---

(١) ولم يُورِد هٰذا التوثيقَ الشيخُ الأنصاريُّ في «الانتصار»! مع اجتهادِه في ذٰلك!!

ولقد تتايَعَتْ كلماتُ الأئمَّةِ على تضعيفِ عطيَّة وتوهينِ روايتِه:

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر في «مراتب المدلِّسين» (رقم ١٢٢):

«ضعيف الحِفْظ، مشهور بالتدليس القبيح».

وقال في «تقريب التهذيب» (رقم ٤٦١٦):

«صدوق يُخطىء كثيراً[1]، وكان شيعيّاً مدلِّساً».

وقال في «فتح الباري» (٩ / ٦٦):

«فيه ضَعْفٌ».

وقال في «الفتح» (١١ / ٤١٢) أيضاً عن حديثٍ آخَرَ:

«وفي سنده عطيَّةُ، وهو ضعيفٌ».

وقال في «الفتح» (١٢ / ٥) أيضاً عن حديثٍ:

«أخرجه الدَّارَقُطنيُّ؛ من طريق عطيَّة، وهو ضعيفٌ».

وضعَّف في «الفتح» (١٣ / ١٠٢) سَنَداً فيه عطيَّةُ أيضاً.

وفي «التلخيص الحبير» (ص ٢٤١ ـ طبع الهند)؛ قال:

«وفيه عطيّة بن سَعْد العَوْفي، وهو ضعيفٌ»!

---

(١) وقد قال ابنُ حِبَّان في راوٍ كثير الخطإ مثله:
«لا يُعْجِبني الاحتجاجُ به إذا وافَقَ الثقات، فكيفَ إذا انْفَرَد!».
نقله عنه الزيلعي في «نَصْب الراية» (٢ / ٢٥٨).
وانظر «التوسُّل» (ص ٩٦) لشيخنا، ففيه زيادةُ فائدة.

(تنبيهٌ):

هٰذه النقـولُ كلُّها صريحةٌ واضحةٌ في إثباتِ أنَّ الحافظَ ابنَ حجر يُضَعِّفُ عطيَّةَ من ثلاثةِ وجوهٍ:

الأول: كثرة خطئهِ الناتج من ضعف حفظهِ.

الثاني: تدليسه القبيح.

الثالث: تشيُّعه.

ولقـد طوى ذِكْرَ ذٰلك كلِّه فضيلةُ الشيخ الأنصاري في «الانتصار» (ص ١٩ ـ ٢١) عندما نَقَلَ «فقط» كلامَه ـ رحمه الله ـ في «نتائج الأفكار» (١ / ٢٧١) حيث قال:

«ضعفُ عطيَّة إنَّما جاءَ مِن قِبَلِ التشيُّع[1] ومِن قِبَل التدليس، وهو في نفسِهِ صدوق، وقد أخرج له البُخاري في «الأدب المفرد»، وأخرج له أبو داودَ عدَّة أحاديثَ ساكتاً عليها، وحسَّن له الترمذيُّ بعضَها من أفراده، [فلا يُظَنَّ أنه مِثلُ الوازع][2]».

قلتُ: وعلى كلمتِه هٰذه ـ رحمه الله ـ عدَّة تعليقات:

الأوَّل: قوله:

«وهو صدوق في نفسِهِ».

فهٰذا يتعارَضُ مع قولِه:

---

(١) وليس هو ـ بمفرده ـ جرحاً مطلقاً؛ كما هو مشروحٌ في محلِّه.

(٢) ما بين المعكوفتين لم يورده الشيخ الأنصاري فيما نقله عنه!

«ضعيف الحفظ»[1].

وقوله:

«يُخطىء كثيراً»[1].

وقول أبي زُرعة عنه:

«ليِّن».

وغير ذٰلك ممَّا سبق نقلُه.

والصوابُ ضعفُه، لا أنَّه صدوقٌ.

والذي يبدو لي ـ مِن بابِ حُسْنِ الظَّنِّ ـ أنَّ الحافظَ ـ رحمه الله ـ قد وَهِلَ عن ذٰلك في «نتائج الأفكار»، إذ هي «أمالي» تُمْلى غالباً من الحِفظِ!

ومَن ذا لا ينسى؟!

ودليلُ ذٰلك أنَّه ضعَّف حديثاً راويه عطيَّةُ نفسهُ في الكتابِ نفسِهِ (١ / ١٥٥)، وكما في «الفتوحات الربَّانيَّة» (٣ / ١٦٠) لابن علَّان.

الثَّاني: قولُه:

«وقد أخرج له البُخاري في «الأدب المفرد»!

فكان ماذا؟!

وكم مِن حديثٍ في «الأدبِ المفردِ» لا يصحُّ إسنادُهُ؛ لضعْفِ رواتِه،

---

(١) وهما صفتان متشابهتان، وحديثُ صاحبهما مردود؛ كما قال الحافظُ نفسهُ في «شرح النخبة»، وانظر «حاشية الشيخ علي القاري عليه» (ص ١٢١ و١٣٠).

أو غير ذٰلك مِن العلل!

وليسَ شرْطُهُ في «الأدب المفرد» كشرطهِ المتين في «الصحيح»، فتنبَّهْ! والأمثلةُ على ذٰلك كثيرةٌ

الثَّالث: قولُه:

«وأخرج له أبو داودَ عدَّة أحاديثَ ساكتاً عليها».

ويكفي لردِّ قولـه هنا ما قاله في «النُّكَت على ابن الصَّلاح» (١ / ٤٣٨) عند مناقشتِه لقضيَّة سكوتِ أبي داود:

«ومِن هنا يظهرُ ضعفُ طريقةِ مَن يحتجُّ بكلِّ ما سكت عليه أبو داود؛ فإنه **يُخرِّجُ أحاديثَ جماعةٍ من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكتُ عنها**؛ مثـل: ابن لَهيعـة، وصالح مولى التَّوْأَمة، وعبدالله بن محمد بن عَقيل، ومـوسى بن وَرْدان، وسَلَمة بن الفَضْل، ودَلْهَم بن صالح، وغيرهـم، **فلا يَنْبَغي للناقِدِ أن يُقَلِّدَه في السكوت على أحاديثِهم، ويُتابِعَه في الاحتجاج بهم، بل طريقهُ أن ينظُرَ: هل لذٰلك الحديثِ متابِعٌ فيَعْتَضِدَ به، أو هو غريبٌ، فيُتَوَقَّفَ فيه**».

ثم قال:

«... فلا يتَّجه الحكمُ لأحاديث هٰؤلاء بالحُسن مِن أجلِ سكوتِ أبي داودَ؛ لأنَّ سكوتَه:

تارةً يكونُ اكتفاءً بما تقدَّم له من الكلامِ في ذٰلك الراوي في نفس كتابه.

وتارةً يكونُ لشدَّةِ وضوحِ ضعفِ ذٰلك الراوي، واتِّفاق الأئمَّة على طرح روايتِه[1].

وتارةً يكونُ مِن اختلافِ الرواةِ عنه ـ وهو الأكثر ـ».

ثمَّ قال بعد كلام:

«**فالصَّوابُ عَدَمُ الاعتمادِ على مجرَّد سكوتِه؛ لِما وَصَفْنا أنَّه يَحْتَجُّ بالأحاديث الضعيفةِ، ويُقَدِّمُها على القياسِ؛ إنْ ثَبَتَ ذٰلك عنه.**

والمُعْتَمِدُ على مجرَّد سكوتِه، لا يرى الاحتجاج بذٰلك، فكيفَ يُقَلِّدُهُ فيه؟».

ثم طوَّل الكلامَ في تقديرِ ذٰلك وبيانِه أتمَّ بيانٍ.

الرابع: قوله:

«وحسَّنَ له التِّرْمِذيُّ عدَّة أحاديثَ؛ بعضُها مِن أفرادِه».

فالجوابُ أنْ يُقال: لقد نبَّهَ كثيرٌ مِن العُلَماءِ[2] على تساهُلِ التِّرْمذيِّ في التحسينِ، وفي التصحيح أحياناً:

قال الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي في «دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٧٦):

---

(١) وعطيَّة عند أبي داود من هٰذا النوع، إذ نقل الآجُرِّي عنه ـ كما تقدَّم ـ تضعيفَه!

(٢) قال ابنُ دِحْيَة في «العَلَم المشهور»:

«وكم حسَّن الترمذيُّ في «كتابه» من أحاديثَ موضوعة، وأسانيد واهية...».

نقله عنه وأقرَّه الزيلعيُّ في «نصب الراية» (٢ / ٢١٨).

«إنَّ الإمـامَ التِّـرْمِـذيَّ ـ مع جلالـةِ قدرِه، وإمامتِه في الحديثِ ـ متساهِلٌ في تصحيحِ الأحاديثِ وتحسينِها، ومَن يُطالِعُ كتابَهُ «الجامعَ»؛ يقفُ على عدَّةِ مواضعَ صحَّح فيها الترمذيُّ الأحاديثَ الضِّعافَ».

ثم ذَكَرَ بعضَ الأمثلةِ على ذٰلك.

ومِن أقربِ ما يُذكَرُ حديثُ سَمُرة: «صَلَّى بنا رسولُ اللهِ في كُسوفٍ لا نسمـعُ له صوتـاً»؛ فقـد رواه التـرمذي (رقم ٥٦٢)، وصحَّحه! ونقلَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ تصحيحَه في «التلخيص الحبير» (٢ / ٩٢)، لكنَّه تعقَّبه بإعـلالِ ابنِ حزمٍ له بجهالةِ ثعلبةَ بنِ عباد، وأنَّ ابنَ المدينيِّ قال فيه: «مجهولٌ».

ثمَّ إنَّ الإمامَ الترمذيَّ نفسَهُ قد ضعَّف حديثَ: «اتَّقوا فراسة المؤمن» ـ وهـو من رواية عطية عن أبي سعيدٍ ـ بقـولـه بعد روايته: «هٰذا حديثٌ غريبٌ»؛ يعني أنه ضعيفـ؛ كما هو اصطلاحُهُ ـ رحمه الله ـ.

الخامسُ: قوله:

«فلا يُظَنَّ أنَّهُ مثلُ الوازعِ»!

فأقـولُ: نعم، ليس هو مثلَه، فالوازعُ ضعيفٌ جداً، لكنَّه ضعيفٌ على كلِّ حالٍ!!

والخـلاصـةُ: إنَّ التعلُّق بكـلامِ الحـافظِ ابنِ حجـر في «نتـائـج الأفكار»[1] لتقويةِ الحديثِ؛ كما فَعَلَ فضيلةُ الشيخِ الأنصاريِّ؛ ليسَ تعلُّقاً

---

(١) ثم رأيته في (١ / ١١٥) منه يوردُ الإسنادَ نفسه؛ قائلاً: «وهٰذه الترجمة يحسِّنها الترمذي في المتابعات»، وهٰذا جلاءٌ للبحث بحمد الله.

علمياً تحقيقيّاً؛ كما سبقَ شرحُهُ مُفَصَّلاً.

(تنبيهٌ آخر):

ذكر فضيلةُ الشيخِ الأنصاريِّ كلامَ الحافظِ ابنِ حَجَر المتقدِّمَ وغيرِه[1] (ص ١٧) تحت عنوان: «تقويةُ بعض روايات الحديثِ الذي أشارَ إليهِ الألبانيُّ في تعليقهِ، والجوابُ عن إعلالِهِ بعطيَّةَ، وفُضَيْل بن مَرْزوق».

وهٰذا كلامٌ يوهِمُ أنَّ للحديثِ عدَّةَ رواياتٍ، وليس ذٰلك صحيحاً، إذ ليس لهُ إلَّا روايتانِ[2]، لم يُشِرِ الشيخُ الأنصاريُّ إلا لواحدةٍ منهما، ومدارُ طُرُقِها جميعاً على فُضَيْل بن مرزوق عن عطيَّة! فاقتضى التنبيه.

لِنَرْجِع إلى سياقِ كلام الأئمَّةِ والعُلماء في تضعيفِ عطيَّة العَوْفي، وتوهينِ روايتِه:

قال الإمام الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣ / ٧٩):

«تابعيٌّ شهيرٌ؛ ضعيفٌ».

وقال في «ديوان الضُّعَفاء والمتروكين» (رقم ٢٨٤٣):

«مُجْمَعٌ على ضَعْفِه».

وقالَ مثلَ ذٰلك في «المُغْني في الضُّعَفاء» (رقم ٤١٣٩)[3].

---

(١) كما سيأتي.

(٢) سبق الكلام عليهما.

(٣) وخَلَط الدكتور نور الدين عتر في تعليقه على «شرح العلل» (٢ / ٧٩١) بين عبارة «التقريب» وعبارة «المغني»!

وقال في «سير أعلام النبلاء» (٥ / ٣٢٥):

«ضعيف الحديث».

وقال في «تلخيص المستدرك» (٤ / ٢٢٢):

«واهٍ».

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٢ / ١٢٦):

«لا يُحْتَجُّ به».

وكرَّره في (٦ / ٣٠) منه.

وقال في (٧ / ٦٦):

«وعطيةُ؛ غيرُ مُحْتَجٍّ بِهِ».

وقال في (٨ / ١٢٦) في حديثٍ:

«تفرَّد به أبو إسرائيلَ عن عطيَّةَ العوفي، وكلاهُما لا يُحْتَجُّ بروايتِهما»[1].

ونقل الزَّيْلَعِيُّ في «نصب الراية» (١ / ٤٠٦) عن الحاكمِ قولَه فيه:

«سَيِّىء الحال».

وأعلَّ الزيلعيُّ في «نصب الراية» (٢ / ٢٠٦) حديثاً بضعفِ عطيَّة.

وعندما أعلَّ ابنُ الجوزيِّ في «التحقيق» حديثاً فيه ابنُ أبي ليلى

(١) ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤ / ٣٩٧) عنه من «معرفة السنن والآثار» التعليل بضعفِ عطيَّة.

وعـطيَّة، مقتصـراً على ضعف ابن أبي ليلى؛ تعقَّبَـهُ ابنُ عبدالهادي في «تنقيح التحقيق» بقوله:

«وعطيَّةُ؛ أضْعَفُ منه»[1].

وقال عبدُ الحَقِّ الإشبيليُّ في «الأحكام»:

«لا يُحْتَجُّ بِهِ، وإنْ كانَ الجِلَّةُ قد رَوَوا عنه»[2].

وقال البوصِيْرِيُّ[3] في «الزوائد» (ق ٧٢ / أ ـ مخطوطة حلب):

«متَّفق على ضَعْفِهِ».

وضعَّف به المُناوي في «فيض القدير» (٢ / ٣٤١)، والغُماريُّ في «فتح الوهاب» (١ / ١٦٣)، وكذا السَّخاوي في «المقاصد الحَسَنة» (رقم ٢٣٠)، والسيوطي في «اللآلىء» (١ / ١٣).

وقال الهَيْثَمي في «المجمع» (١٠ / ٢٣٩):

«ضعَّفَه غيرُ واحدٍ».

وقال (١٠ / ٣٣١):

«ضعيفٌ، وفيه توثيقٌ لَيِّنٌ».

وقال ذهبيُّ العَصْرِ العلاَّمَةُ المُعَلِّمي اليَماني ـ رحمه الله ـ في تعليقِهِ على «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص ٢٢١):

---

(١) كما في «نصب الراية» (٣ / ١٠٩).

(٢) «المرجع السابق» (٤ / ٥١).

(٣) وسيأتي تضعيفه لهذا الحديثِ بعينِه.

«وعطيَّةُ فيه كلامٌ كثيرٌ، لخَّصَهُ ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» بقولِه:

«صدوقٌ، يُخْطِىء كثيراً، وكان شيعيّاً مدلِّساً».

وذكروا مِن تدليسِه أنَّه كان يسمع من الكلبيِّ ـ الكذَّاب المشهورِ ـ أشياءَ يُرْسِلُها الكلبيُّ عن النبيِّ ﷺ، فيذهبُ عطيَّةُ يرويها عن أبي سعيدٍ عن النبيِّ ﷺ، واصْطَلَحَ مع نفْسِهِ أنَّه كَنَّى الكَلْبيَّ بأبي سعيدٍ، فيظنُّ الناسُ أنَّه رواها عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ الصحابيِّ، وربَّما سَمِعَ بعْضُهُم منهُ شيئاً من ذٰلك، فيذهَبُ يرويهِ ويَزيدُ: «الخُدْريَّ»؛ بناءً على ظَنِّهِ».

«وأورَدَهُ أبو بكر بنُ المُحِبِّ البَعْلَبَكِّي في (الضُّعفاء والمتروكين)»[1].

وهٰكذا... غيرُهُم كثيرٌ وكثيرٌ...

وإنَّما أطلتُ في ذِكرِ مقالاتِ الأئمَّةِ والعُلَماءِ[2] في تضعيفِ عطيَّةَ وتوهينِ روايتِه؛ دَفْعاً لما قد يُظَنُّ فيمن ضعَّفَ حديثَ عطيَّةَ؛ أنَّه مُتَشَدِّدٌ، أو مُتَعَنِّتٌ، أو نَحْوُ ذٰلك!! **وبخاصَّةٍ أنَّ فضيلَةَ الشيخِ الأنصاريِّ لم يَذْكُرْ جُلَّ هٰذه النُّقولِ؛ مُقْتَصِراً على قليلٍ منها!**

والله ـ سبحانَهُ ـ وليُّ التوفيقِ، وهو ـ عزَّ شأنُهُ ـ الهادي لأقومِ طريق.

(تنبيه):

أوردَ فضيلةُ الشيخِ الأنصاريِّ في رسالتِه «الانتصار» (ص ٢٠ ـ ٢١)

---

(١) قاله شيخُنا في «التوسُّل؛ أنواعه وأحكامه» (ص ٩٤).

(٢) وقد زاد عددهم على الثلاثين إماماً ومحدثاً وحافظاً؛ كلهم ضعفوا عطيَّة، وأعلُّوا رواياتِه، فهلاَّ أقنعَ ذٰلك فضيلةَ الشيخِ الأنصاري؟

قِصَّةَ عطيَّةَ العوفيِّ، وتكنيته للكلبيِّ بأبي سعيدٍ، ثم قال:

«لا يَرِدُ عليه ذٰلك؛ لِما بَيَّنَهُ ابنُ رَجَبٍ؛ حيث قال[1]:

«الكلبيُّ؛ لا يُعْتَمَدُ ما يرويهِ، وإنْ صَحَّتْ هٰذه الحكايةُ عن عطيَّةَ؛ فإنَّما تقتضي التَّوَقُّفَ فيما يَحْكيهِ عَطِيَّةُ عن أبي سعيدٍ من التفسير خاصَّة».

فأمَّا الأحاديثُ المرفوعةُ التي يرويها عنْ أبي سعيدٍ؛ فإنَّما يُريدُ أبا سعيدٍ الخُدْرِيَّ، ويُصَرِّحُ في بعضِها بنسبَتِه».

قلتُ: وهٰذا كلامٌ بحاجةٍ إلى تأمُّلٍ، إذ التفريقُ بينَ مرويَّات التفسير والأحاديثِ المرفوعةِ ليس تفريقاً علميّاً فيما يظهرُ لي، فما المانعُ أَنْ تكونَ بعضُ هٰذه المرفوعاتِ واردةً في مرويَّات التفسير، ولا يوجَدُ حدٌّ فاصِلٌ يُمَيِّزُ بين النوعينِ، فيبقى الكلامُ على إطلاقِهِ دونَ تقييدٍ له بشيءٍ؛ بلا دليلٍ صريحٍ صحيحٍ.

أَمَّا أنَّ الكلبيَّ لا يُعْتَمَدُ على ما يرويهِ؛ فهٰذا صحيحٌ، لكنْ... ليس له شَأْنٌ هُنا، إذ إنَّ العُلَماء الذينَ ذَكَروهُ بهٰذا النوعِ مِن التَّدليسِ القَبيحِ لم يَعْتَمِدوا فقط على قولِ الكلبيِّ عن عطيَّةَ، وتَكْنِيَتِهِ له، وإنَّما اعْتَمدوا ذٰلك بناءً على سَبْرِهِم مرويَّاتِه، وتنقيدِهِم لرواياتِه.

لهٰـذا كُلِّهِ؛ فإنَّ ابن رجبٍ ـ رحمه الله ـ قد اعْتَمَدَ ضَعْفَ عطيَّةَ العَوْفِيِّ في «شرح العللِ» (٢ / ٧٩١) نفسِه، حيثُ عدَّ عطيَّةَ العَوْفِيَّ وأولادَه من البيوتِ الضُّعفاء، فكان ممَّا قاله:

---

[1] في «شرح العلل» (٢ / ٦٩٠ ـ ٦٩١).

«وأمَّا عطيةُ ؛ فضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ» !

وليس بخافٍ أنَّ أشهرَ ما ضُعِّفَ بهِ عطيَّةُ هو التدليسُ.

فرَجَعَ القولُ إلى ثُبوتِ التدليسِ عليهِ، وهو مِن أقْبَحِ أنواعِ التدليسِ، المعروف بتدليسِ الشيوخِ، وهو نوعٌ محرَّمٌ؛ كما شَرَحَهُ الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «اختصار علوم الحديث» (ص ٥٩).

لذا قال الحافظُ ابنُ حجر ـ كما تقدَّم ـ:

«تدليسُهُ قَبيحٌ».

ولا يُفيدُه تصريحُهُ بالسماعِ ؛ كما قاله ابنُ حَجَرٍ في «نتائج الأفكارِ» (١ / ٢٧٣)، إذ:

«التصريحُ بالسماعِ إنَّما يُفيدُ إذا كانَ التدليسُ مِن النوعِ الأوَّلِ [وهو تدليسُ الإسنادِ]، وتدليسُ عطيَّةَ مِن النوعِ الآخَرِ القبيحِ [وهو تدليسُ الشيوخِ]، فلا يُفيدُ فيه ذٰلك؛ لأنَّه في هٰذه الروايةِ أيضاً قال: «حدَّثني أبو سعيدٍ»[1]، فهٰذا هو عينُ التَّدليسِ القبيحِ».

كما أفادهُ شيخُنا ـ متَّعَ الله بحياتِه ـ في «التَّوسُّل» (ص ٩٦).

والله المُستَعان.

□□□□□

---

(١) فلم يَنْسِبْه!

تَفْصيلُ القَوْلِ في ضَعْفِ فُضَيْل بن مَرْزوق

وَرَدَ توثيقُهُ عن جماعةٍ مِن العُلَماء؛ منهم:

ابنُ معين.

كما في «تاريخ عثمان بن سعيد[1] الدَّارِمي» (ص ٢٧)، و«تاريخ العبَّاس الدُّوري» (٣ / ٧٨٣).

ولكنْ وَرَدَ عنه برواية ابن مُحْرز في «معرفة الرجال» (١ / ٧٩) قوْلُه فيهِ:

«صُوَيْلحٌ»[2]!

وهٰذا تليينٌ للقولِ فيه، وتمريضٌ؛ كما سَبَقَتِ الإِشارةُ إلى مثلِه.

ولعلَّه مِن أجلِ هٰذا نقل أحمدُ بنُ زُهَير عن ابن مَعين قولَه فيه:

---

(١) وقع في رسالة «الانتصار» (ص ٢١): سعد، ولعلَّها من خطأ الطبع، ومثلها ما في (ص ١١): «وقال ابن يحيى بن ضوريس»! والصواب: ضُرَيْس!!

(٢) ولم يُورد هٰذا النقلَ فضيلةُ الشيخ الأنصاريّ!

«ضعيفٌ»[1].

وكذا وثّقه العِجْلِيُّ.

وقال ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٦ / ٢٠٤٥):

«ولِفُضَيْل أحاديث حِسانٌ، وأرْجو أنْ لا بأْسَ بهِ».

ووثّقَهُ أيضاً الثوريُّ، وابنُ عُيَيْنَة[2].

وقال أحمد:

«لا أعلمُ إلا خيراً»[2].

هٰذه مقالاتُ موثّقيهِ.

لكنْ وَرَدَ فيهِ جَرْحٌ مُفَسَّرٌ، والقاعدةُ عند العُلماء: تقديمُ الجَرْحِ المُفَسَّرِ على التَّعديلِ:

قال مَسعودٌ السِّجْزيُّ في «سؤالاتِه للحاكم» (رقم ٨٥):

«وسمعْتُهُ يقولُ: فُضَيْل بن مرزوق؛ ليس مِن شرطِ الصحيح، فَعِيبَ على مسلمٍ بإخراجِه في (الصحيح)»[3].

---

(١) «المجروحون» (٢ / ٢٠٩)، ولم ينقله ـ أيضاً ـ فضيلة الشيخ الأنصاري!

(٢) كما في «تهذيب التهذيب» (٨ / ٢٩٩)، ولم يذكر هٰذه النُّقولَ الشيخُ الأنصاريُّ في معرِض توثيقِهِ لفُضَيْل!

(٣) وقد وهم الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٢ / ق ٣٥١)، إذ نفى أن يكون له روايةٌ في الكتب الستة!!

وانظر «رجال صحيح مسلم» (رقم ١٣٤٠) لابن مَنْجَوَيه، و«تهذيب التهذيب» (٨ / ٢٩٨).

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٧ / ٧٥) عن أبيهِ قولَه: «صدوقٌ، صالحُ الحديث، يَهِمُ كثيراً، يُكْتَبُ حديثُهُ».

قال ابنُ أبي حاتم:

«قلتُ: يُحْتَجُّ بهِ. قالَ: **لا**».

وأوردَهُ ابنُ حبَّان في «الثقات» (٧ / ٦١)، وقال:

«**وكانَ مِمَّن يُخطىء**».

وذكره ـ أيضاً ـ في «المجروحين» (٢ / ٢٠٩)؛ قائلاً:

«**مُنْكَر الحديث جداً، كانَ ممَّن يخطىء على الثقاتِ، ويروي عن عطيَّةَ الموضوعاتِ، وعن الثقاتِ الأشياءَ المستقيمةَ، فاشْتَبَه أمرُه**، والذي عندي أنَّ كُلَّ ما روى عن عطيَّةَ مِن المناكير؛ يُلْزَق ذلك كُلُّهُ بعطيَّةَ، ويُبَرَّأُ فُضَيْلٌ منها، وفيما وافقَ الثِّقاتِ مِن الرواياتِ عن الأثباتِ؛ يكونُ مُحْتَجّاً بهِ، **وفيما انْفَرَدَ على الثِّقاتِ ما لم يُتابَع عليهِ؛ يُتَنَكَّبُ عنها في الاحتجاجِ بها**».

وقال النَّسائيُّ:

«ضعيفٌ»[١].

وقال الذهبيُّ في «ديوان الضُّعَفاء والمتروكين» (رقم ٣٣٩١):

«ضَعَّفه النسائيُّ وغيره»[٢].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٨ / ٢٩٩).

(٢) ثم نقلَ كلمةَ الحاكم فيه.

ولقد وهِمَ الذهبي هنا، فترجَمَ له مرَّتين متتاليتَيْنِ؛ مفرِّقاً بينَهما!!

ومثلُهُ أيضاً في «المُغني في الضُّعفاء» (رقم ٤٩٦١)[1].

لكنَّه خالَفَ ذٰلك في «السِّيَر» (٧ / ٣٤٢)؛ قائلاً:

«ما ذكرهُ في الضُّعفاءِ البخاريُّ، ولا العُقَيْلِيُّ، ولا الدُّولابيُّ».

قلتُ: فكان ماذا؟!

ثم قال:

«وحديثُهُ في عِداد الحَسَن ـ إن شاء الله ـ، وهو شيعيٌّ».

قلتُ: إذا توبِعَ، وإلَّا فهُو إلى الضَّعْفِ أقربُ، والجرحُ المفسَّرُ مُقَدَّمٌ على التعديلِ.

لذا قال الحافظُ في «تقريب التهذيب» (رقم ٥٤٣٧):

«صدوقٌ يَهِمُ».

وهي المرتبةُ الخامسةُ مِن مراتِب الجَرْحِ والتعديلِ عندَه، وهي مستلزمةٌ للضَّعْفِ في أغلبِ الأحوالِ.

لِذا غَمَزَ به في «فتح الباري» (٩ / ٥١٨ ـ ٥١٩)؛ مُشيراً إلى أقوالِ مُضَعِّفيهِ!!

وأوردَهُ ابنُ الجَوْزي في «الضُّعَفاء والمتروكين» (رقم ٢٧٢٦)؛ ناقلاً قولَ ابنِ أبي حاتم، وابن حِبَّان، واضطرابَ ابنِ معينٍ فيه، وأعلَّ به

---

(١) وصَنَعَ كما صنع في «الديوان»؛ لكنَّه صوَّب ذٰلك بقوله في آخر الترجمة: «هو الأوَّل»!

في «الموضوعات» (١ / ٣٥٦)!

وأشارَ إلى ضَعْفِهِ عثمانُ بنُ سعيدٍ الدارميُّ في «تاريخه» (رقم ٦٩٨).

وأوْدَعَهُ ابنُ شاهين في «الضُّعَفاء» (رقم ٥٠٧)؛ ناقلاً تضعيفَ ابنِ معينٍ له[1].

□□□□□

(١) لكنَّ المحقِّق الفاضل الشيخ عبدالرحيم القشقري تعقَّبه بأنَّ «ابنَ معين لم يُضَعِّفْه، بل الذي ضعَّفه عُثمان الدارِمي راوي كتاب «التاريخ» عن ابن معين».

ثم قال:

«ولعلَّ الأمرَ اختلَط على ابن شاهين».

قلتُ: لا! بل نَقَلَ عنه أحمد بن زهير تضعيفَه؛ كما سبق نقلُه من «المجروحين».

والله الموفِّق.

ذِكْرُ بَعْضِ مَن ضَعَّفَ الحديثَ

مِن الأئمَّةِ والعُلماء

ذِكْرُ بَعْضِ مَنْ ضَعَّفَ الحديثَ من الأئمَّةِ والعُلَماء

سَبَقَ ـ بالتفصيلِ ـ ذِكْرُ ما أُعِلَّ به الحديثُ ؛ مِن وقفٍ، واضطرابٍ، وضَعْفٍ لراوِيَيْهِ، وهما اللذان تدورُ عليهما طُرُقهُ كُلُّها .

ولزيادةِ الاطمئنانِ أسوقُ كلامَ مُضَعِّفيهِ مِن الأئمَّةِ والعُلَماءِ :

١ ـ الإمام النَّوويُّ في «الأذكار» (ص ٤٠) :

قال بعد إيرادِهِ :

«وعطيَّةُ ؛ ضعيفٌ» .

٢ ـ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «قاعدة جليلة في التوسُّل والوسيلة» (١ / ٢٨٨ ـ مجموع الفتاوى) :

قال بعد إيراده :

«وهٰذا الحديثُ من رواية عطيَّة العَوْفيِّ عن أبي سعيدٍ، **وهو ضعيفٌ بإجماعِ أهلِ العلمِ**، وقد رُوِيَ من طريقٍ آخَرَ، وهو ضعيفٌ[1] أيضاً» .

---

(١) هو أشدُّ من ذٰلك .

وقال في «الردِّ على البَكْريّ» (ص ٤١):

«في إسناده عطيَّةُ العوفيُّ، وفيه ضَعْفٌ».

٣ ـ وصدَّره المنذريُّ في «الترغيب والترهيب» (١ / ٢١٥) بصيغةِ التمريضِ؛ قائلاً:

«ووُرِيَ عن... (ثم ذكره)».

وهٰذا منه إعلالٌ قويٌّ لروايتِه، حيث قال في ديباجةِ «ترغيبه» (١ / ٣٧) ـ عند ذِكْرِهِ منهاجَ كتابِهِ ومراتبَ الأحاديثِ الواردةِ فيه ـ ما نصُّه:

«... وإذا كان في الإسنادِ مَن قيلَ فيه: كذَّاب، أو: وضَّاع، أو: مُتَّهم، أو: **مُجْمَع على** تركِهِ أو **ضعفِهِ**، أو: ذاهب الحديث، أو: هالك، أو: ساقط، أو: ليس بشيء، أو: ضعيف جداً. أو: **ضعيف** فقط، أو: لم أرَ فيه توثيقاً بحيثُ **لا يتطرَّقُ إليهِ احتمالُ التحسينِ**؛ صَدَّرْتُهُ بلفظ: **رُوِيَ**، ولا أذكُرُ ذٰلك الراوي، ولا ما قيلَ فيه ألبتَّةَ، فيكونُ للإسنادِ الضعيفِ دِلالتانِ:

أ ـ تصديرُهُ بلفظةِ: «رُوِيَ».

ب ـ وإهمالُ الكلامِ عليهِ في آخرِهِ» ا. هـ.

قلتُ: وكِلْتا الدِّلالَتَيْنِ مُنْطَبِقَةٌ على هٰذا الحديثِ هُنا.

ثمَّ أورده في (٢ / ٤٥٩) منه، وعقَّب عليه بقوله:

«رواه ابنُ ماجه **بإسنادٍ فيه مقالٌ**، وحسَّنه شيخُنا الحافظُ أبو الحسن[1]

---

(١) هو المقدسيُّ؛ عليُّ بن المُفَضَّل، توفِّي سنة (٦١١ هـ)، ترجمه تلميذه =

ـ رَحِمَه الله ـ».

وهٰـذا مِن إنصـافِـه ـ رحمه الله ـ **يُخالِفُ شَيْخَهُ، ويتأَدَّبُ في نقدِ كلامِه[1] ونَقْلِهِ**.

٤ ـ وقال البوصيريُّ في «مِصْباحِ الزُّجاجة» (١ / ١٦٦):

«هٰـذا إسنـادٌ مُسَلْسَـلٌ بالضُّعفاءِ: عطيَّةُ؛ هو العَوْفِيُّ، وفُضَيْل بن مرزوق، والفَضْـل بن المُـوَفَّق؛ كلُّهم ضُعَفاءُ، لكنْ رواه ابنُ خُزَيْمَة في «صحيحِهِ» مِن طريق فُضَيْل بن مَرزوق؛ فهو صحيحٌ عندَهُ».

(تنبيهٌ):

قال فضيلةُ الشيخِ إسماعيل الأنصاريِّ في «الانتصار» (ص **٢٥** ـ **٢٦**):

«. . . وقد فاتَ الألبانيَّ أنْ يَجْعَلَ ضَعْفَه بثلاثِ عِلَلٍ؛ تَبَعاً للشِّهابِ أحمد بن أبي بكْر البوصيريّ في (زوائد ابن ماجه)».

. . . فنقل كلامَه، ثم قال:

«ولعـلَّ عدَمَ تعـرُّضِ الألبـانيِّ للعلَّةِ الثالثةِ عند البوصيريِّ ـ وهي الفَضْلُ بنُ المُوَفَّق ـ؛ لِئلاَّ يتصادَمَ مع قولِ البوصيريِّ بعد ذٰلك:

(لكنْ رواهُ ابنُ خُزَيْمَةَ في «صحيحِهِ» مِن طريقِ فُضَيْل بن مرزوق؛

= المُنْذِريّ في «التكملة لوَفَيات النَّقَلة» (٢ / ٣٠٦).

(١) وقـد اقتصر فضيلة الشيخ الأنصاري (ص ٢٤) على نقل الموضع الثاني من «الترغيب» دون الأوَّل!!

فهو صحيحٌ عنده»!!

قلتُ: لم يَذْكُرِ الألبانيُّ العلَّةَ الثالثةَ؛ لأن الفَضْلَ بنَ المُوَفَّقِ قد تُوبِعَ مِن جماعةٍ؛ كما سَبَقَ في تفصيلِ الطُّرُقِ والرواياتِ.

أمَّا قولُ الشيخِ الأنصاريِّ: «ولعلَّ عدَمَ تعرُّض الألبانيّ...» إلخ؛ فهو قولٌ احتماليٌّ بعيدٍ، فنقولُ له:

اجْعَلْ (لَعَلَّ) عند ذاك الكَوْكَبِ؛ كما يُقال.

فشيْخُنا ـ فسَحَ الله مُدَّتَه ـ مِن أَعْرَفِ الناس بـ «صحيح ابن خُزَيْمَة»، ومنهج مؤلِّفِه ـ رحمه الله ـ، ومواردِ الضعْفِ الواردةِ عليهِ، وغير ذٰلك ممَّا سَطَّر الكثيرَ منهُ في تعليقاتِه عليه[1].

ولقد عَقَّبَ الحافظُ ابنُ حَجَر في «النُّكَت» (١ / ٢٩٠) على قولِ ابن الصَّلاحِ بالاكتفاءِ لمعرفةِ الصحيحِ بكونِه موجوداً في «صحيح ابنِ خُزَيْمة» وأمثالِه، فقالَ:

«وفي كُلِّ ذٰلك نَظَرٌ».

ثم قالَ بعد كلامٍ:

«... فإذا تقرَّر ذٰلك؛ عَرَفْتَ أنَّ حُكْمَ الأحاديثِ التي في كتاب ابنِ خُزَيْمَةَ وابنِ حِبَّانَ: صلاحيَّةُ الاحتجاجِ بها؛ لكونِها دائرةً بينَ الصحيح

---

(١) فقد طلبَ منهُ محَقِّقُه الفاضلُ الشيخ محمد مصطفى الأعظمي مراجَعَةَ عمَلِه، وكَتْبَ ما يراهُ مناسباً من نقدِ الأحاديثِ تصحيحاً وتضعيفاً.

و «لا يعرفُ الفضلَ لأهلِ الفضلِ إلا ذَوو الفضلِ»؛ كما يُحْكى!

والحسنِ، **ما لم يَظْهَرْ في بعضِها علَّةٌ قادحةٌ**».

وكان ـ رحمه الله ـ قد قالَ ـ قَبْلُ ـ (١ / ٢٧٠):

«فَكَمْ في كتابِ ابنِ خُزَيْمَةَ مِن حديثٍ محكومٍ منه بصحَّتِه، وهو لا يَرْتَقي عن رُتبةِ الحَسَن».

وأيُّ عِلَلٍ أظهَرَ مِن العِلَلِ التي أُعِلَّتْ بها هٰذه الروايةُ التي نحنُ بصَدَدِ الانتهاءِ من تحقيقِ القولِ فيها حمداً لله.

٥ ـ وقال العلَّامةُ صِدِّيق حَسَن خان في كتابِهِ «نُزُل الأبرار» (ص ٧١):

«وإسنادُهُ ضعيفٌ».

٦ ـ ولقد ضعَّفَ الحديثَ أيضاً شيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب ـ رحمه الله ـ في «تلخيصِ تلخيصِ الاستغاثةِ»؛ مُعِلًّا إيَّاهُ بعطيَّةَ العَوْفيِّ[1].

٧ ـ وضعَّفَ الحديثَ أيضاً؛ ذاكِراً عِلَّتَيْهِ؛ **فُضَيْلَ بن مَرزوق، وعطيَّةَ العَوْفيَّ**: فضيلةُ الشيخِ أحمد بن يحيى النَّجْمي في كتابِهِ: «أوضح الإشارة في الرد على مَن أجازَ الممنوعَ مِن الزِّيارَة» (ص ٢٨٦):

---

(١) كما نَقَلَه فضيلةُ الشيخ الأنصاري (ص ١٥).

وهٰذا النصُّ ـ وحده ـ كافٍ لنقض رسالة «الانتصار» منِ جُذورِها، إذ هو ـ عفا الله عنه ـ يُدافِعُ عن شيءٍ لا يقولُ به المدافَعُ عنه، فتأمَّل!

أمَّا أنه أعلَّه بعلَّة أو علَّتين؛ فهٰذا خلافٌ صوريٌّ؛ كما سيأتي.

وهـو كتـابٌ جَيِّدٌ، **نَشَرَتْهُ الرئاسةُ العامَّةُ لإداراتِ البحوث العلميَّة والإفتاء والدعوة والإرشاد**[1] سنةَ (**١٤٠٥ هـ**)، فجزاهُم الله خيرَ الجزاءِ.

٨ ـ ومِن أعجَبِ مَن وقفتُ عليهِ مُضَعِّفاً الحديثَ، ومُفَصِّلاً بإيرادِ عِلَلِهِ، هو الشيخُ «العلاَّمةُ الكبيرُ، المحدِّثُ الفقيهُ النِّحْرير»[2] محمد بشير السَّهْسوانيُّ في كتابهِ المُستطاب «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دَحْلان» (**١٠٢ ـ ١١٥**)، وأتى فيه بدُرَرِ النُّقول، وغُرَرِ الكلمات.

ومـوضعُ العَجَبِ أنَّ هٰذا الكتابَ قد صَدَرَتْ إحدى طبعاتِه ـ وهي التي عزوتُ إليها ـ بتعليقاتِ فضيلةِ الشيخِ الأنصاري ـ وفَّقه الباري ـ، وقد أقرَّه هناك إقراراً شِبْهَ تامٍّ، ولم يتَعَقَّبْهُ بشيءٍ يُذْكَر!

فما بالُه ـ عفا الله عنه ـ يُصَحِّحُ هنا ما ضَعَّفه هناك!!

□□□□□

---

(١) وفضيلة الشيخ الأنصاريِّ يعملُ ضمنَ إدارتِهم، وفقهم الله سبحانه وتعالى لكل خير، آمين.

(٢) كما حَلاَّه به الشيخ الأنصاريُّ ـ حفظه المولى ـ.

ذِكْرُ مَنْ حَسَّنَ الحَديثَ

مِن الأئمَّةِ والعُلماء

ذِكْرُ مَنْ حَسَّنَ الحَديثَ[1] مِن الأئمَّةِ والعُلماء

١ ـ سَبَقَ النَّقْلُ عن الحافظِ ابنِ حَجَر أنَّه قال في «نتائج الأفكار»:

«حديث حَسَنٌ».

وناقَشْناهُ طويلاً.

٢ ـ وأيضاً: فقد سَبَقَ النَّقْلُ عن أبي الحَسَن المَقْدِسيِّ ـ شيخ الإمامِ المُنْذِري ـ بتحسين الحديثِ.

٣ ـ وحسَّنَه العِراقي في «المُغْني عن حَمْل الأسفارِ في الأسفار» (١ / ٢٩١)؛ قائلاً:

«أخرجهُ ابنُ ماجَه من حديث أبي سعيدٍ الخُدْريّ بإسنادٍ حَسَنٍ».

٤ ـ وقال الدِّمياطي في «المتجر الرابح» (ص ٤٧٢):

«وإسنادُهُ حَسَنٌ ـ إن شاء الله ـ».

فما هو الجوابُ على تحسينِ هؤلاءِ الحُفَّاظِ؟

---

(١) ولم أقِف على أحدٍ صحَّحَه!

أقولُ ـ وباللهِ التوفيق، ومنهُ العونُ والتَّحقيق ـ:

«مِمَّا لا شَكَّ فيه أنَّ علمَ الحديثِ علمٌ اجتهاديٌّ»[1].

فالحكمُ فيه عند اختلافِ وجهاتِ النَّظَرِ ليس للكثرةِ، ولا للشُّهْرَةِ، إنَّما للحُجَّةِ والبيانِ، والدَّليلِ والبُرهانِ، إذْ «إنَّ كثيراً من الأحاديثِ التي صحَّحها المُتَقدِّمونَ اطَّلَعَ غيرُهم مِن الأئمَّةِ فيها على عِلَلٍ تحطُّها عن رُتبةِ الصحَّةِ».

كما قال الحافظُ ابنُ حَجر في «النُّكَت على ابن الصلاح» (١ / ٢٧٠).

وعند جَوَلانِ النَّظَر في دلائِل مُحَسِّني هٰذا الحديثِ؛ لا نرى شيئاً يُمْكِنُ أنْ يُرْجِعَنا عن النتيجةِ الحَتْمِيَّةِ الظاهرةِ التي وَصَلْنا إليها بعد التتبُّعِ والدراسةِ؛ مِن ضَعْفِ الحديثِ، ووَهَنِ رواتِه.

(تنبيهٌ):

تحت عنوان: «تحسين بعض الحُفَّاظ حديثَ ابن ماجه...»؛ قال فضيلةُ الشيخ الأنصاري (ص ٢٥) بعد سياقِهِ أسماءَهُم وكلامَهم:

«... فماذا يقولُ الألبانيُّ فيهم، وقد سَلَكوا في ذٰلك مَسْلَك التقويةِ، لا شَكَّ أنَّه سيقولُ فيهم **أشَدَّ وأشْنَعَ** مِمَّا قاله في الإمام محمد بن عبدالوهَّاب، على أساسِ أنَّه لم يُنَبِّه على ضعفِ حديثِ ابنِ ماجَه بالعلَّتينِ اللتينِ أشارَ إليهِما».

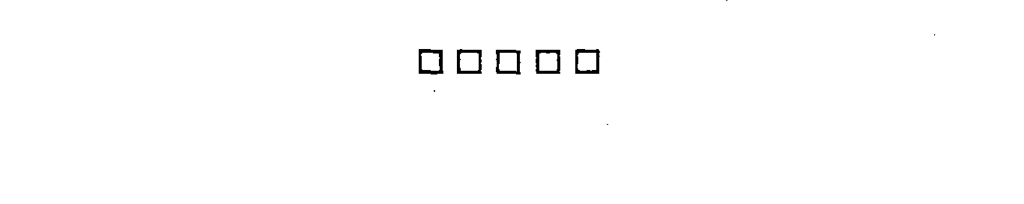
---

(١) «دراسات في الجرح والتعديل» (ص ٢٦).

قلتُ: تأمَّـل قولَـه ـ غفـر الله لنا وله ـ: «أشدّ وأشنع»، فهل شنَّعَ الألبانيُّ وشَدَّدَ؟! أم أنَّه بيَّنَ وسدَّد؟!

قد ظهر بما سُقْتُه مِن كلامِه أوائلَ هٰذا «الجُزْءِ» أنَّه لم يفعل شيئاً مِن ذٰلـك ـ ولله الحمـد ـ فشيخُنا ـ نفعَ الله بعلومِه ـ يعرفُ للعُلَماءِ قَدْرَهُم، وللأئِمَّةِ فَضْلَهم، فتعقُّبُه واحداً منهم، أو رَدُّه على جماعةٍ كلامَهم؛ ليس فيه أدنى تنقيصٍ، فضلاً عن التَّشديدِ والتَّشْنيعِ!!

لذا؛ فلن يزيدَ الألبـانيُّ ـ حفظه الله ـ على تخطئةِ المُخطىء، أو تصويبِ المصيبِ؛ مُعْطِياً كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّه، قارناً كلامَه بالبرهان والدليل، مترفِّعاً عن القال والقيل.



تَتِمَّةٌ مُهِمَّة

تَتِمَّة مُهِمَّة[1]

بَعْدَ أنْ أظهَرَ الله سبحانَه الحقَّ أشدَّ إظهار، وبانَ لذي عيْنَيْنِ الليلُ مِن النَّهارِ؛ وَجَبَ تَتْميمُ النَّقْدِ لِما قالهُ صاحِبُ «الانتصار»، حتَّى يكونَ كتابُنا هٰذا مُنَقِّحاً للأنْظار، ومُوَضِّحاً للأفكار؛ سائِلينَ الله سبحانه أن نكونَ ـ بحقٍّ ـ مِن حَمَلَةِ السُّنَّةِ وأصحابِ الآثار.

فأقولُ ـ وبالله التوفيقُ، ومنهُ العونُ والتحقيقُ ـ:

● **أولاً:**

تعقَّبَ فضيلةُ الشيخِ الأنصاريِّ شيخَنا ـ حفظه الله ـ (ص ٤) بثلاثةِ أمورٍ:

الأول: عنوان رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب، إذ سمَّاها شيخُنا في «تعليقهِ»: «آداب المشي إلى المسجد»، فقال الشيخ الأنصاري:

«اسمُ كتاب الإمام محمد بن عبدالوهَّاب (آداب المشي إلى الصلاة)».

---

(١) تتضمَّن التنبيهَ على مسائل متفرِّقة وَرَدَتْ في رسالة «الانتصار»!

قلتُ: وليس بينَهُما كبيرُ فَرْقٍ؛ كما هو ظاهِرٌ، ومعَ ذٰلك فإنَّ شيْخَنا ـ حفظهُ الله ـ لَمَّا قال هٰذا؛ إنَّما قاله مِن حفظه، لا مِن كتابٍ مفتوحٍ بينَ يَدَيْهِ، فأن يقولَ: «. . . إلى الصلاة»، أو: «. . . إلى المسجد»؛ لا فرقَ بينهما ألبتةَ.

● ثانياً:

وَرَدَ في «نـدوة الاتِّجـاهـات» مِن كلام شيخِنـا: «عـطيَّة العَـوْني» ـ بالنون ـ غلطاً مطبعياً ظاهراً.

فصحَّحه (!) الشيخُ الأنصاريُّ؛ مُبَيِّناً أنَّه بالفاءِ لا بالنُّون!!

قلتُ: والعَـوْفيُّ ـ بالفـاء ـ معـروفٌ لصغارِ طَلَبَةِ الحديثِ، مشهورٌ عندَهُم بضَعْفِهِ، ووَهَنِ روايتِه؛ فهَلْ يَخْلِطُ في ذِكرِ نسبتِه شيخُ الحديثِ في هٰذا العَصْـر، والـذي أمضى من عُمُـرِه ما يُقارِبُ السِّتينَ عاماً في خدمةِ الحديث الشريف ودراسة رجاله؟!

فهٰذا ـ بيقينٍ ـ خَطأ مطبعيٌّ[1]، ولا يُمْكِنُ أنْ يَرِدَ غير هٰذا على ذِهْنِ مُنْصِفٍ أو قَلْبِه!

وكُتُبُهُ ـ نفَعَ الله بهِ وفسَحَ في أجَلِهِ ـ طافِحَةٌ بالإعلالِ بعطيَّةَ العوفيِّ

(١) ومِن الطريف أنه وَرَدَ في قائمة مراجع رسالة «الانتصار» (ص ٣٢) ذِكْرُ كتاب العراقي في تخريج أحاديث «الإحياء» باسم «المُغْني عن جمل الأشعار. . .»! خطأ مطبعياً من «حَمْل الأسفار»، فهَلَّا عامَلْنا فضيلَة الشيخ الأنصاريَّ بما عامَلَ هو بِهِ شيخَنا ـ حفظه الله ـ فنقول: إنَّه غَلِطَ. . . ووهِمَ. . . وصحَّفَ. . . و. . .!!
لا نفعلُ ـ ولله الحمدُ ـ شيئاً من ذٰلك؛ لأننا نعرفُ أنَّه خطأ مطبعيٌّ «فقط»!

ـ بالفاء لا بالنُّون ـ فهل يخفى مِثْلُهُ على مِثْلِهِ؟!

ومن أقوى دلائلِ ذٰلك ـ رُغم وضوحِه وجلائِه ـ أنَّ شيخَنا حفِظَهُ الله سُبحانه قد خَرَّجَ الحديثَ نفسَه في موضعينِ مِن كُتُبِهِ:

الأول: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (رقم ٢٤).

الثاني: «التوسُّل؛ أنواعه وأحكامه» (ص ٩٤).

وهو واردٌ فيهِما على الجادَّةِ بحمدِ الله.

● **ثالثاً:**

أوْرَدَ شيخُنا ـ مِن حِفْظِهِ ـ نَصَّ رسولِ اللهِ ﷺ في هٰذا الحديثِ ـ كما هوـ باختصارٍ: «اللهمَّ إنِّي أسألُك بحقِّ السائِلين عليك...»، لكنَّه ذَكَرَ بالمعنى صدرَ الحديثِ؛ قائلاً:

«كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا خَرَجَ مِن بيتِه للمسْجِدِ قالَ:... (ثم ذَكَرَهُ)».

فتعقَّبَهُ الشيخُ الأنصاريُّ بإيرادِ لَفْظِ «سُنَن ابن ماجَه» منه:

«مَن خَرَجَ مِن بيتِه إلى الصلاةِ، فقال: (ثم ذَكَرَه)».

وهٰذا تعقُّبٌ كسابِقَيْهِ، لا يَرِدُ على شَيْخِنا مِن أصلِه، ومَن قَرَأَ كُتُبَ عُلومِ الحديثِ؛ عَرَفَ ما يقولُهُ عُلماؤنا ـ رحمهم الله ـ في حُكْم روايةِ الحديثِ بالمعنى دون إخلالٍ به.

وبخاصَّةٍ مع استحضارِ أنَّ تعليقَ الشيخِ ـ حفظه الله ـ لَمْ يَكُنْ

مُحَضَّراً له أيَّ تحضيرٍ، وليس عليه في ذٰلك ـ على جميعِ الأحوالِ ـ أدنى غَضاضةٍ!

● رابعاً:

قال شيخُنا أثناءَ كلامِه عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ:

«فهو يُحارِبُ التوسُّلَ إلى الله بعبادِ اللهِ عزَّ وجلَّ. . .».

فتعقَّبَهُ (!) الشيخُ الأنصارِيُّ قائِلًا (ص ٥):

«لا يصِحُّ إطلاقُ القولِ بأنَّ الإمامَ محمد بن عبدالوهَّاب يُحارِبُ التوسُّلَ إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ بعبادِهِ؛ فإنَّهُ لا يمنَعُ منه إلَّا ما كانَ منهُ غيرَ مشروعٍ، وأمَّا المشروعُ؛ فَيُثْبِتُهُ، ويعتبرُهُ[1] مشروعاً، وتفاصيلُ ذٰلك في مؤلَّفاتِه ـ رحمه الله ـ».

قلتُ: وهل يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ الذي أرادَهُ شيخُنا ـ حفظَهُ الله ـ مِن هٰذه «المحارَبة» هو محاربةُ ما كان مشروعاً من التوسُّل؟!

هٰذا ما لا يُمكِنُ أن يَرِدَ على ذِهْنِ أحدٍ ألبَتَّةَ، وبخاصَّةٍ أنَّ كلامَه ـ بَعْدُ ـ وارِدٌ على مَن يستدلُّون بهٰذا الحديثِ مُجَوِّزينَ «التوسُّل بحقِّ السائِلين، وبحقِّ هٰذا العَبْد الذي يمشي إلى طاعةِ الله، وإلى عبادتِه»؛ كما هو لفظُ شيخِنا (ص ٢٢٠)[2].

---

(١) كذا قال، والصواب: فيَعُدُّهُ.

(٢) ومِن العَجَب أنَّ الشيخَ الأنصاريَّ قد نقلَ هٰذا عن شيخِنا. . . ولكنْ. . .

فهل هٰذا النوعُ مشروعٌ أم غيرُ مشروعٍ ؟!

لا إخالُ الشيخَ الأنصارِيَّ ـ وفَّقَهُ المولى ـ إلا مانعاً له، غيرَ مُجيزٍ له، وهٰذا هُو عَيْنُ ما ذَهَبَ إليهِ الشيخُ الإمام محمد بن عبدالوهَّاب في مؤلَّفاتِه، وكما شَرَحَهُ عنهُ غيرُ واحدٍ؛ منهُم الأستاذ الشيخ مسعود النَّدْوي ـ رحمه الله ـ في كتابه: «محمد بن عبدالوهاب؛ مصلحٌ مظلومٌ مفْتَرى عليه»[1] (ص ١٩٠ ـ ١٩١)، فَلْيُنْظَر.

فلماذا مِثْلُ هٰذا التعقيبِ مِن فضيلةِ الشيخِ الأنصاريِّ ـ عفا الله عنه ـ؟!

● خامساً:

ثم قال الشيخُ الأنصاريُّ (ص ٥):

«وقد رأَيْنا مِن واجِبِ الشيخِ محمد بن عبدِالوهَّاب علينا أنْ نَكْتُبَ حولَ ذٰلك الذي جاءَ في تعليقِ الألباني ردّاً يتضمَّنُ إيضاحَ أمورٍ. . .».

ثم ذَكَرَها.

فكانَ أوَّلَها: «أنَّ الإمام محمد بن عبدالوهَّاب لم يذكر في «آداب المشي إلى الصلاة» مِن ذٰلك الحديث الذي أشارَ إليهِ الألبانيُّ سوى دُعاء: «اللهمَّ إنِّي أسألكَ بحقِّ السائِلينَ عليك، وبحقِّ ممشايَ هٰذا». . . إلخ».

قاله (ص ٥)، ثم فصَّله (ص ٧)؛ قائلاً ـ بعد إيرادِهِ بتمامِه ـ:

---

(١) ترجمة عبدالعليم البستوي، مراجعة الشيخ محمد تقي الدين الهلالي.

«هٰذا نصُّ ما في تلك الرسالةِ القيِّمةِ، ليس فيه مِن الحديث الذي أشارَ إليهِ الألبانيُّ في تَعْليقهِ، وشَنَّعَ على الإملم محمدَ بن عبدالوهَّاب؛ لإيرادِه فيه ـ حَسَب زَعْمِه ـ مِن دونِ تنبيهٍ على ضعفهِ؛ ليس فيه منه غيرُ ذٰلك الدُّعاء، وقد أوردهُ مِن دون أيِّ عَزْوٍ إلى مَرْجعٍ».

قلتُ: **فكانَ ماذا؟!** أليسَ هُو المُنْتَقَدَ نَفْسَه؛ تامّاً كانَ أم ناقصاً؟!

ثم ماذا يُفيدُ عَزْوُهُ إلى مرجعٍ أوعَدَمُ عَزْوِهِ؟ هل ذٰلك ـ وحدَه ـ كافٍ لِرَفْعِ العُهْدَةِ عن الشيخِ ـ تغمَّدَهُ الله برحمتِه ـ؟ أم ماذا؟!

وليس هٰذا ـ في كُلِّ وجوهِه ـ بمنهجٍ علميٍّ تُناقَشُ مِن خِلالِهِ الدَّلائِلُ، وتُحَلُّ ضِمْنَ إطارِهِ المسائِلُ؟!

● **سادِساً:**

ثم ذكر الشيخُ الأنصاريُّ بقيَّةَ الأمورِ التي يُريدُ إيضاحَها (ص ٦)، فكانَ خامِسَها قولُه:

«دَحْضُ القولِ بأنَّ ذٰلك الحديثَ يُنافي ظاهِرُهُ ما يراهُ الشيخُ محمد ابن عبدالوهَّاب فيما كان من التوسُّل إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ بعبادِهِ غيرَ مشروعٍ».

ثم فصَّله (ص ٢٧ ـ ٢٩)، فكان ممَّا قاله:

«أمَّا دعوى الألبانيّ...؛ فإنَّما نَشَأَتْ مِن عَدَمِ اطِّلاعِ الألباني على ما فسَّرَ بِهِ الإمام محمد بن عبدالوهَّاب: «بحقِّ السائِلينَ عليكَ، وبحقِّ مَمْشايَ هٰذا» في ذٰلك الحديثِ...».

ثم نَقَلَ عن الشيخِ محمد بن عبدالوهَّاب ـ رحمه الله تعالى ـ ما هو معروفٌ عند طَلَبَةِ العلمِ والعلماءِ؛ مِن أنَّ حَقَّ السَّائِلينَ هو الإثابةُ، وحَقَّ الماشينَ هو الثوابُ، وليس في ذٰلك مُعارضة لقول المانعين للتوسُّلِ بالمخلوقين. . .

فأقولُ: لا، لم تَنْشَأْ «دعوى» الألبانيِّ «أنَّ ظاهِرَ هٰذا الحديثِ يُخالِفُ ما كان يدعو إليهِ [الإمام محمد بن عبدالوهَّاب]؛ مِن عقيدةٍ، ومِن إفرادِ توحيدٍ، والدعوةِ لله عزَّ وجلَّ، وهو التوسُّل بالمخلوقين»[1] مِن عَدَمِ اطِّلاعِهِ على كلام الشيخ ابن عبدالوهَّاب!!

وإنَّما نَشَأَتْ مِن واقِعِ المستدلِّينَ بهٰذا الحديثِ على جَوازِ التوسُّلِ بالمخلوقينَ، وبيانُ ذٰلك مِن وجوهٍ:

أولاً: إنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ ـ رحمه الله ـ لمَّا ناقَشَ أدلَّةَ مُجيزي التوسُّل بالمخلوقينَ في «قاعدة جليلة» (ص ٢٨٨ ـ مجموع)؛ ذَكَرَ هٰذا الحديثَ منها، وضعَّفَه، ثم بيَّنَ أنَّه لو صحَّ «لا حُجَّةَ فيه، فإنَّ حَقَّ السائِلينَ عليه أنْ يُجيبَهُم، وحَقَّ العابِدينَ[2] أنْ يُثيبَهُم»؛ كما هو نصُّ كلامِه.

فلولا أنَّ ظاهِرَ الحديثِ فيه ما قد يُشْعِرُ بجوازِ هٰذا النوع «غير المشروع» من التوسُّل بالمخلوقين؛ لما أوْرَدَهُ شيخُ الإسلامِ ضمنَ دلائلِ

---

(١) هٰذا هو نصُّ عبارة شيخِنا كما في (ص ٢٢٠) من «الندوة»!

(٢) كذا «الأصل»!

المجيزينَ؛ كما هو معروفٌ مِن منهجِهِ ـ رحمه الله ـ بل مِن مناهجِ العُلَماء جميعاً!

ونَحْوُهُ في «تلخيصِ كتاب الاستغاثة» (ص ٤١ ـ ٤٢) له ـ رحمه الله تعالى[١] ـ.

ثانياً: جاءَ في هامِشِ رسالةِ «آداب المشي إلى الصلاة» المطبوعةِ ضمنَ «مؤلَّفات الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهَّاب»[٢] (٢ / ٣) قولُ المحقِّق تعليقاً:

«جاءَ في حاشيةِ نُسخةٍ أشرفَ على تصحيحِها الشيخُ محمد بن عبدالعزيز بن مانع ما نصُّه:

(قولُه: «أسألُك بحقِّ السائِلينَ... إلخ...»؛ قد وَرَدَ بذلك حديثٌ، ولم يجزِمْ تَقيُّ الدينِ ابن تيمِيَّة بصحَّته، وذكَرَ غيرُه[٣] أنَّ في سنده عطيَّة العَوْفي، وهو شيعِيٌّ مُدَلِّسٌ، فلا يُعْتَمَدُ[٤] على نقلِهِ، وعلى تقديرِ صحَّتِهِ فقد **أوَّلَهُ** العُلماءُ بأنَّ...)».

ثم ذَكَرَ نَحْوَ ما سبق عن شيخِ الإسلامِ ـ رحمه الله ـ.

---

(١) وقد نقلهُ الشيخُ الأنصاريُّ (ص ٢٨ ـ ٢٩)، ونقلَ كلام الشيخ محمد بن عبدالوهاب في «تلخيص التلخيص»!

وهذا ـ أيضاً ـ ناقضٌ آخرُ للرسالة من أُسِّها كما هو ظاهرٌ.

(٢) طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٣) وهو أيضاً!

(٤) تحرَّفت على المحقق: يعتد!

فلولا أنَّ ظاهِرَهُ يُخالِفُ القولَ بمَنْعِ توسُّلِ المخلوق بالمخلوقِ؛ لَما «**أوَّلَهُ العُلَماء**»، وهٰذا جَلِيٌّ واضِحٌ بحمد الله.

ثالثاً: أشارَ شيخُنا ـ حفظه الله ـ في «التوسُّل...» (ص ١٠٠) إلى كونِ هٰذا الحديثِ ـ على ضَعْفِهِ ـ لا يدلُّ على التوسُّل بالمخلوقين، وإنَّما يعودُ إلى أحد أنواعِ التوسُّل المشروع، وهو التوسُّل إلى الله تعالى بصفةٍ مِن صفاتِه ـ عزَّ وجلَّ ـ.

ثم خَتَمَ ـ حفظه الله ـ بحثَهُ قائلاً:

«وبهٰذا تعلمُ أنَّ هٰذا الحديثَ الذي **يحتَجُّ به** المبتدعونَ، ينقَلِبُ عليهِم، ويُصْبِحُ بعْدَ فهْمِهِ فهْماً جَيِّداً حُجَّةً لنا عليهِم، والحمدُ لله على توفيقِه».

فلولا أنَّ ظاهِرَهُ يُؤيِّد القولَ بجوازِ التوسُّلِ بالمخلوقينَ؛ لما **احتَجَّ به المُبْتَدِعون**؛ كما ترى.

(تنبيهٌ):

ومِن العَجيب أنَّ الشيخَ الأنصاريَّ نَسَبَ إلى شيخِنا ـ حفظه الله ـ رَمْيَ الشيخِ محمد بن عبدالوهَّاب بـ «**التَّساهُل من ناحية العقيدة؛ بإيرادِ ذٰلك الحديث المخالف لها**»!!

وهٰذا أَعجبُ العَجَب، فليس في كلامِ شيخِنا الألباني أدنى إشارةٍ إلى ذٰلك؛ مِن قريبٍ أو بعيدٍ، بل إنَّه بيَّن في الموضعِ نفسهِ مِن كلامِه ـ كما سبق (ص ٢٨ ـ ٣٠) ـ مدى اهتمام الشيخ محمد بن عبدالوهَّاب في

العقيدة، وموضِعَها العاليَ عندَه!

فهل ـ بعدَ هٰذا ـ يرميهِ الألبانيُّ بالتساهُل في العقيدةِ!

هٰذا ما لا يقولُهُ أحدٌ، مَهْما جَهِدَ بالرَّدِّ والنَّقْدِ!!

● سابِعاً:

قال الشيخُ الأنصاريُّ (ص ١٢):

«ويكفي مِن اطمئنانِ الإمامِ ابنِ خُزَيْمَةَ إلى ثُبوتِ ذٰلك الحديثِ استدلالُه بِهِ على إثباتِ صفةِ الوَجْهِ لله عزَّ وجلَّ».

فأقولُ ـ مستعيناً بالله سبحانه ـ:

سبقَ البيانُ بأنَّ في «صحيح ابن خُزَيْمَة» أحاديثَ ضعيفةً، وأخباراً واهيةً، فكيفَ بما دونَ كتابه «الصحيح»، الذي شَرَطَ له الشُّروطَ، وحدَّ له الضوابطَ؟!

والناظرُ المتأمِّلُ في «كتاب التوحيد»، العارِفُ به، الخبيرُ بمرويَّاتِه، يجْزِمُ يقيناً أنَّ فيهِ أحاديثَ لا يثبُتُ إسنادُها، وأخباراً لا يقومُ عِمادُها.

ولقد أغنانا عن التطويلِ في تفصيلِ ما أجملْتُهُ مُحَقِّقُهُ الفاضِلُ الدكتور عبدالعزيز الشهوان، حيثُ عقَدَ في مقدِّمتِه النافعةِ لتحقيقِهِ «كتابَ التوحيد» (١ / ٦٥) ـ تحت عنوان: «المآخذ على الكتاب» ـ مبحثاً في ذِكر المآخذ العلميةِ عليهِ، فكان منها: «**روايتُهُ عن بعضِ الضُّعَفاءِ والمتروكين**»؛ فكان مما قاله ـ بعد كلامٍ ـ:

«. . . ولكن عند دراستي لأسانيدِهِ؛ وجدتْ أنَّه قد روى عن عددٍ مِن

الضُّعفاءِ، والمجهولينَ، بل والمتروكينَ أيضاً».

كما أنَّه قد ذَكَرَ أشخاصاً بالاسمِ، وأنَّه لا يُحْتَجُّ بهم، ومع ذلك أَوْرَدَهُم في أسانيدَ دونَ أن يُسْقِطَ الاحتجاجَ بهم؛ كعادتِه مع غيرِهم...».

ثم ذَكَرَ ـ نفعَ الله به ـ عدَّةَ أمثلةٍ على ذلك.

وقد ذكر ـ أيضاً ـ مِن مآخِذِه على «كتاب التوحيد»: «**روايتَهُ لبَعض الأخبارِ الواهيةِ**»، ثم ذَكَرَ مثالاً على هذا حديثَ:

«إنَّ دونَ الربِّ يومَ القيامَة سبعين ألف حجاب...»!

وهو حديثٌ موضوعٌ؛ كما شَرَحَهُ ابن عراق في «تنزيهِ الشريعة» (١ / ١٤٢)!!

ثم أَوْرَدَ عدَّةَ أدلَّةٍ تُثَبِّتُ مأْخَذَهُ عليه!!

فهَلْ ـ بعدَ هذا ـ يُحْتَجُّ في تَصْحيح هذا الحديثِ على مجرَّدِ رواية ابنِ خُزَيْمة له في «كتاب التوحيد»؟!

أمَّا قضيَّةُ «استدلالِه بِه على إثبات صفة الوَجْه لله عزَّ وجل»[1]؛ فهذا لا يستلزمُ التصحيحَ للحديث، وذلك من وجهين:

الأوَّل: أنَّه لم يَرْوِ الحديثَ بإسنادِه، وإنَّما علَّقه تعليقاً!!

علماً أنَّ كلامَ الشيخ الأنصاريِّ (ص ٩) يوهِمُ أنَّه رواه بسندِهِ! وليس كذلك! فتَنَبَّهْ.

---

(١) كما قال الشيخ الأنصاري (ص ١٢).

الثاني: أنَّه لم يُثْبِتْ مِن الحديث صفةَ الوجْهِ لله عزَّ وجلَّ، وإنَّما أثبتَ ـ رحمه الله ـ هٰذه الصفةَ الجليلةَ لله سبحانَه مِن عدَّةِ آياتٍ كريمةٍ صريحة، وعدَّة أحاديثَ مرويةٍ صحيحة، فكانَ هٰذا الحديث ـ الذي نحن بصدده ـ هو الخامسَ عشرَ مِن الأحاديث التي أورَدَها في «باب: ذِكْر إثبات وجه الله»، وقبل ذٰلك أوردَ تِسْعَ آياتٍ قرآنيةً فيها إثباتُ صفةِ الوجهِ لله عزَّ شأنُه، وتبارَكَ اسمُه.

لذا؛ فإنَّ مِن منهج الإمام ابنِ خُزَيْمة في التعامُل مع الرواة الضعفاء، والمرويَّات الواهِية «أنَّه ساقَ رواياتِهم على سبيل الشواهد والمتابعات؛ لِيُقَوِّي بها طُرُقَ الخبر، ولم يورِدْها في بدايةِ الأبوابِ؛ محتَجّاً بها»[1].

كما هو الحالُ هنا تماماً في هٰذا الحديثِ!

وليست هٰذه ـ أيضاً ـ شُبْهَةً علميّةً قد تُفيدُ الحديثَ صحَّةً وثبوتاً!!

وبخاصَّةٍ أنَّ الإمامَ ابنَ خُزَيْمَة لمَّا أخرجَ حديثاً لعطيَّةَ في «صحيحه»؛ قال:

«وفي القَلْبِ مِن عطيَّةَ شيءٌ»!

كما نقلَهُ عنهُ العلاَّمةُ محمد بشير السهسواني في «صيانة الإنسان» (ص ١٠٢)، **وهٰذا يقضي على شُبْهة فضيلة الشيخ الأنصاريِّ من أصلها!**

● **ثامناً:**

قال الشيخُ الأنصاريُّ في «الانتصار» (ص ١٥):

---

(١) من مقدمة الدكتور عبدالعزيز الشهوان لـ «كتاب التوحيد» (١ / ٦٨).

«. . . ثمَّ إنَّ مِمَّا يَرِدُ على الألبانيِّ أنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيمية لم يذكُر مِن العلَّتين اللتينِ أشارَ إليهِما الألبانيُّ غيرَ عطيَّةَ العَوْفيِّ، فلماذا لم يُنَبِّه لذٰلك؟!».

فالجواب؛ أنَّ الإعلالَ بعلَّةٍ أو ثِنْتَيْنِ ليس خلافاً جوهرياً يجبُ على المحدِّث التنبيهُ عليهِ؛ وبخاصَّةٍ أنَّ مِن مناهجِ المحدِّثينَ المعروفةِ الإعلالَ بالعلَّةِ الأقوى، والأمر هنا هٰكذا، فعطيَّةُ ضعْفُهُ أشدُّ مِن فُضَيْل، فكانَ الإعلالُ بهِ هو الأصل، فإذا كَشَفَ المحدِّثُ عن العلَّة الأقوى؛ كانَ ذٰلك منهُ كافياً، فإنْ ذَكَرَ بقيَّةَ العِلَل ـ إنْ وُجِدَتْ ـ؛ كانَ هٰذا أحسنَ وأفْضَلَ[1]، وللدِّقَّة أقربَ وأكملَ.

إذ «قد يَخْفى على الحافظ بعضُ العلل في الحديث، فيحْكُمُ عليه بالصِّحَّة؛ بمقتضى ما ظهر له، ويَطَّلعُ عليها غيرُه؛ فيردُّ بها الخبَرَ.

وللحاذِقِ الناقِدِ بعْدَهُما الترجيحُ بين كلامَيْهما بميزانِ العدْلِ، والعَمَلُ بما يقتَضيهِ الإنصافُ، ويعودُ الحالُ إلى النَّظَرِ والتَّفْتيشِ . . .»[2].

وهٰذه قاعدةٌ مهمَّةٌ من قواعد النقد والتَّعليل.

والحمدُ لله الذي بنعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحات.

□□□□□

---

(١) والأمثلة على ذٰلك كثيرة، انظر ـ مثلاً ـ «نصب الراية» (٣ / ١٩٨ و٣٣٥)، وغيرها.

(٢) «النُّكت على ابن الصلاح» (١ / ٢٧١).

سُؤالٌ وجَوابٌ

قبلَ أن أبدأ بتأليفِ هٰذا الكتابِ الذي بين يديك ـ أخي القارىء ـ أردتُ توضيحَ المسألةِ المُثارَةِ فيه، وذٰلك بالاستفسارِ مِن شيخِنا ـ حفظه الله تعالى ـ، فسألْتُهُ(١) سؤالاً حولَ ذٰلك؛ نَصُّه ـ بعد إيرادِ جملة الكلام المُنْتَقَد مِن قِبَل الشيخِ الأنصاريِّ على شيخِنا ـ:

«... فيا شيخَنا! لقد فهم بعضُ أهلِ العلمِ هٰذه الكلمةَ منكم تعريضاً بالشيخ محمد بن عبدالوهاب، فألَّف رسالةً يُصَحِّحُ فيها هٰذا الحديثَ، ويردُّ بها عليكم، سمَّاها «الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهَّاب بالردِّ على مُجانبة الألبانيِّ فيه الصواب»، فما هو رأيُكُم بأصلِ كلمةِ الشيخِ محمد عيد عبَّاسي، وفي موضعِ تعليقِكم عليها، وفي الكلامِ الذي انْتقِدْتُم فيه؟

وأيضاً: نُريدُ الرَّأْيَ الجليَّ الواضحَ حولَ شيخ الإسلامِ محمد بن عبد الوهَّاب ـ رحمه الله ـ، حتى نقطعَ على بعضِ المُغرِضين(٢) ما قد

(١) وذٰلك يوم الثلاثاء / ٢٩ ذي الحجة / ١٤٠٩ هـ.

(٢) ونحن نُنَزِّهُ فضيلةَ الشيخ إسماعيل الأنصاري أن يكون منهم.

يستغلُّون بهِ كلمتَكُم آنفةَ الذِّكْرِ، وجزاكُم الله خيراً، وبارك فيكُم، ونفعَ بكم»!؟

فكانَ جوابُ الشيخِ ـ حفظه الله ـ بعد أن بيَّنَ حيثيَّاتِ درسِ الشيخ عيد عبَّاسي، وتعليقِهِ عليه، وأنَّه لا صلةَ لهٰذا الدرس بتلك «النَّدوةِ»؛ أنْ قالَ(١):

«. . . إنَّه ليسَ من الإسلامِ المبالغةُ والغلوُّ في أهلِ العلمِ، وإعطاؤهُم ما لم يكونوا مُتَلَبِّسينَ ومُتَحَقِّقينَ فيه، فمحمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ لا شكَّ أنَّ له الفضلَ الأكبرَ في نَشْرِ دعوةِ التوحيدِ في بلاد نَجْدٍ أولاً، ثم في سائرِ البلادِ الإسلاميَّة الأخرى، التي تأثَّرت بدعوتِه المبارَكةِ تأثُّراً كبيراً، ولعلَّ البلادَ السوريَّةَ وغيرَها هي من آثار تلك الدعوةِ الطَّيِّبةِ.

ولكنْ. . . هٰذا لا يعني أنَّ الشيخَ محمَّدَ بنَ عبد الوهَّاب ـ رحمه الله ـ كان إماماً في كُلِّ علمٍ؛ كان إماماً في التفسير، وكان إماماً في الحديثِ، وكان إماماً في الفقهِ، و. . .، و. . . إلى آخرِهِ.

وهو عِنْدي ـ وأنا أقولُها بكلِّ صراحةٍ ـ ليس كشيخِ الإسلام ابن تيميَّة، الذي جاءَ في ترجمتِه مِن كبارِ أهلِ العلمِ أنَّه كانَ إذا جَلَسَ في مجلسٍ، وفيه مِن مختلفِ العُلماء، والتخَصُّص في كُلِّ علمٍ، كانَ إذا تكلَّمَ في أيِّ علمٍ؛ ظَنَّ المُتَخَصِّصُ فيه أنَّ ابنَ تيمِيَّةَ متَخَصِّصٌ في هٰذا العلمِ.

---

(١) وهو مُسَجَّل على شريط رقم (٢٣٦ / ١) من «سلسلة الهدى والنور»، بإشراف أخينا الفاضل محمد بن أحمد أبو ليلى؛ بتصرف يسير.

فابنُ تيميةَ ـ رحمه الله ـ مِن نوادِرِ الزَّمان، وقلَّما تَلِدُ مثلَهُ النِّسوان.

فشيخُ الإِسلام محمد بن عبد الوهَّاب لم يكن كابنِ تيميَّةَ في الإِحاطةِ والتحقيقِ في كثيرٍ من العلومِ، وبخاصَّةٍ منها الحديث النبويّ الشريف.

ويظهَرُ فيما اطَّلَعْنا عليه مِن كُتُبِه شَيئان اثنان:

الأول: أنَّه ليس نقَّادَةً في علمِ الحديثِ.

الثاني: أنَّه ليس كشيخ الإِسلام ابن تيمية جوَّالاً في فقهِ المذاهب الأربعةِ وغيرِها، ونقَّاداً لكثيرٍ من الآراءِ الواردةِ فيها، ومُرَجِّحاً لبعضِها على بعضٍ. فهو يغلبُ عليهِ التمذهبُ بالمذهبِ الحنبليِّ؛ كما هو شأْنُ كُلِّ العلماءِ في كُلِّ العصورِ في كُلِّ المذاهبِ؛ أن يغلبَ عليهم التمذهبُ بِنِسَبٍ مختلفةٍ، فمِنْهُم مَن لا يكادُ يتزحزَحُ عن مذهَبِهِ قِيدَ شعرةٍ، ومنهُم مَن يتحرَّكُ شيئاً قليلاً، ومنهُم شيئاً كثيراً، وكلُّ ذلك على حَسَبِ اطِّلاعِهِم، وسَعَةِ مدارِكِهِم للأدلَّةِ التي أورَدَها العُلماءُ في المسائِلِ المختَلَفِ فيها.

فقولُنا هٰذا الذي نقَلوهُ في هٰذا الكتابِ[1] لم يكُنْ مسطوراً في كتابٍ، وإنَّما كان درساً أُلْقِيَ في بعض السِّنين القديمةِ والقديمةِ جداً، وسُجِّلَ في شريطٍ، فاستغَلَّه بعضُ القائِمينَ على هٰذه «الندوةِ»، وسجَّلوا كلامَ أخينا عيد عبَّاسي ـ فرَّجَ الله عنه ـ وتعليقي عليهِ، وأنَّا علَّقْتُ ـ يومئذٍ ـ لِبيانِ الحقيقةِ، ولِنُعْطِيَ كُلَّ إنسانٍ حَقَّه مِمَّا يستحقُّه؛ دونَ إفراطٍ ولا تفريطٍ.

---

(١) «ندوة الاتجاهات».

فمحمَّدُ بنُ عبد الوهَّاب ـ لا شكَّ ـ هو رجلٌ عالمٌ وفاضلٌ، وبخاصَّةٍ في دعـوته للتوحيدِ، فأثَرُها لا يُنْكِرُهُ حتى الأعداءُ، أمَّا العلومُ الأخرى، وبصورةٍ خاصَّةٍ علم الحديثِ؛ فليس له تلك الآثار التي تحشُرُهُ في زُمرةِ حُفَّـاظِ الحـديثِ، فيمـا لو كانَ هنـاك اليومَ مَن يُؤَلِّفُ كِتـابـاً في حُفَّاظِ الحــديثِ؛ كمــا فعَـلَ الإِمـامُ الـذهبيُّ في عَصْـرِهِ، وتَبِعَـهُ محمـد بن عبـدالهادي، ثم جاءَ مِن بعدِه السيوطيُّ، وغيرُهُم؛ ألَّفَ كُلٌّ مِنهُم يُتَمِّمُ الشَّوْطَ الذي قامَ به سابِقُهُ.

فلو فَرَضْنـا أنَّ إنسـاناً اليومَ ألَّفَ كتاباً في حُفَّاظِ الحديثِ على مرِّ القرونِ، وأرادَ أن يُعْطِيَ حقَّهُ للشيخِ محمد بن عبدالوهاب؛ ما وَضَعَهُ في مَصـافِّ هٰؤلاء الحفَّـاظِ، فضـلاً عن أن يَصُفَّـهُ في مصافِّ المصحِّحينَ والمُضَعِّفينَ؛ لأننا نعلَمُ بالتَّجْرِبةِ أنَّه لا تلازُمَ بينَ حفظِ الحديثِ وبينَ نَقْدِ الحديثِ؛ تصحيحاً وتضعيفاً.

ولذٰلك؛ فهٰذا العلمُ يجبُ أن نُقَدِّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وفي الوقتِ نفسهِ، يجبُ أنْ نعرِفَ حقَّ المُتَخَصِّصينَ فيه، ولا نَظْلِمَ هٰؤلاءِ؛ كما أنَّنا لا نرفَعُ إلى مصافِّهِم مَن لم يكونوا كهٰؤلاءِ، وإنما على مبدإِ قولِ ربِّنا تباركَ وتعالى: ﴿. . . لا تَظْلِمونَ ولا تُظْلَمونَ﴾.

هٰذا رَأْيي وجوابي على هٰذا السُّؤال».

انتهى.

□□□□□

الخاتِمة

بعدَ أنْ وفَّقَني الله سُبحانه وتعالى لـ «الانتصار» للحقِّ؛ أرى مِن تمامِ وجوبِ شُكْره جَلَّ شأنُهُ أنْ أدْعُوَهُ لِيُثيبَني الثوابَ الخَيِّرَ، ويكْتُبَني مِن جُمْلَةِ حَمَلَةِ سُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ، الذَّابِّينَ عنها، إنَّهُ سميعٌ مجيبٌ.

وأَطْلُبُ مِن فضيلَةِ الشيخِ إسماعيل الأنصاريِّ ـ حفظه الله سبحانه، ووفَّقه لكلِّ خيرٍ ـ أنْ يَنْظُرَ في هٰذه «التعقيبات» العلميَّة الصادرةِ بمودَّةٍ وأُخُوَّةٍ، فإنْ رأى فيه صواباً؛ فهٰذا مِن نِعْمَةِ الله علينا جميعاً، وإن رأى غيرَ ذٰلك؛ فالقلوبُ واعيةٌ، والآذانُ صاغِيَةٌ.

وصلَّى الله وسلَّم وبارَكَ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعينَ.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

كتبهُ

أبو الحارث الحَلَبيّ الأثَريّ

٣ محرَّم ١٤١٠هـ/ الزرقاء ـ الأردن

□□□□□

فهرس الفوائد والموضوعات

التنضيد والمونتاج: مكتبة الحسن للنشر والتوزيع - عمان - هاتف: ٦٤٨٩٧٥ - ص.ب ١٨٢٧٤٢

الكَشْفُ والتَّبْيين

دار الهجرة للنشر والتوزيع